الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية – علوم التسيير والعلوم التجارية –

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

عنـــوان المذكـــرة

أثر التدقيق على الأداء المالي للمؤسسات

من إعداد الطالب:

- زريفي عبد الفتاح

تحت إشراف:

- بوشيخي بوحفص

لجنة المناقشة:

- بوشيخي بوحفص	- أستاذ: مؤطر	- جامعة مستغانم
- براهيمي عمر	- أستاذ: رئيسا	- جامعة مستغانم
- بوظراف الجيلالي	- أستاذ: مناقشا	- جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2015

تشكر

مصداقا لقوله تعالى" :ولئن شكرتم لأزيدنكم "أحمد وأشكر المولى جل شأنه، بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة مشواري الدراسي

ليتكلل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه .وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم " :ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن

لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه."

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للدكتور المشرف " **بوشيخي بوحفص** "لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى حسن

المتابعة والتوجيه.

- كما لا يفوتني أن أشكر مسؤولي مؤسسة بنك التنمية المحلية بمستغانم الذين لم يبخلوا بتقديم المعلومات الضرورية لإنجاز الجانب التطبيقي

لهذا البحث وأخص بالذكر ":السيد حمو "

وأعبر عن خالص شكري لكل من ساهم في إعداد هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة مشجعة.

وفي الأخير أقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيني ولو حرفا في مختلف الأطوار الدراسية.

مقدمة:

شهد العالم على ممر العصور تطورا على مستوى حجم النشاطات بالمؤسسات الاقتصادية فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ، ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ، إن عمليات منشئية كبيرة الحجم ، وذلك ما يستوجب ضرورة الاهتداء بالوسائل والتقنيات التي من شأنها أن تضمن لأصحاب المؤسسات الحفاظ على أموالهم المستثمرة والاستغلال الأمثل للموارد ،والحد من الأخطاء والتلاعبات المحاسبية ، وفي مقدمة هذه الوسائل التدقيق المحاسبي ، ومع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال اليوم المتمثلة في المواجهة والمنافسة ونظم التكنولوجيا المعلومات وظهور الإدارة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة ، تتزايد أهمية المرغوبة بكفاءة بفاعلية ، فمن أهم هذه التغيرات الحاصلة في الإدارة هو التركيز على الأداء المالي في المؤسسات ومحاولة إيجاد منهجيات موثقة لقياس من هؤلاء في هذه الظروف أصبح تطوير وتحسين وترشيد الأداء في المؤسسات أمرا ملحا لإيجاد أنظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة وتمكنها من المحافظة على وجودها ونفس لنفس البقاء والاستمرارية من محيط تطبعه المخاطرة الشديدة ، وفي هذا الإطار تبدو وللتدقيق حاجة ماسة وكبيرة لإغتنامها في تزويد مختلف الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية ، بمعلومات دقيقة وموثوقة وذات مصداقية فالتدقيق أصبح يحظى باهتمام كبير ومتزايد لدى جميع الأوساط الاقتصادية المالية والقانونية ، كونه وسيلة للرقابة وهذا من خلال اكتشاف الاتحاد والتلاعبات ، من خلال الفحص عن القوائم المالية.

إشكالية البحث :

ومن هنا تتمحور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

إلى أي مدى يمكن للتدقيق أن يؤثر على الأداء المالي للمؤسسات ، والإحاطة بالموضوع ، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتدقيق وماهي أنواعه ، أهدافه في المؤسسة فيما يتمثل دور التدقيق في المؤسسة.
- ما هي طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة

الفرضيات :

للإجابة عن الأمثلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية

1- التدقيق يعطي الضمان والطمأنينة لمستخدمي البيانات والقوائم المالية ، من خلال الـــتأكد من صحة التزام الإفصاح الإيجابي.
2- تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية المرحلة الأولى و الأساسية التي يرتكز عليها المدقق عند قيامه بأداء مهمته.
3- يهدف تقييم الأداء كذالك إلى تحديد نقاط القوة و الضعف

حدود الدراسة :

تم تحديد إطار الدراسة في العناصر التالية

أ الحدود الموضوعية

سيتم التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالتدقيق ، مفهوم الأداء ، تقييم الأداء ، الأدوات المتعملة في تقييم الأداء ، كما سنحاول إبراز دور التدقيق في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسات

ب الحدود الزمنية :

يمكن حص الحدود الزمنية : تتمثل حدود الدراسة في الجانبين الجانب النظري من خلال التطور التاريخي للتدقيق ، والتطور التاريخي للأداء والجانب التطبيقي عن ما سنتطرق إلى دور التدقيق من شهر جانفي إلى شهر ماي

ج الحدود المكانية : يستمر الإسقاط على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في بنك التنمية المحلية (BDL)

1 أسباب اختيار الموضوع :

تعود الأسباب إلى :

- يندرج البحث ضمن اختصاص تكوينا
- الميول الشخصية نحو مهنة التدقيق ، والرغبة في الاختبار نحو مهنة التدقيق

ب الأسباب الموضوعية :

ندرة ونقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حيث أغلب الدراسات كانت تدور حول الثغرة التقليدية في حين نجد هذا الأخير دور كبير في أحد جوانب المؤسسة الاقتصادية ، حيث سنحاول استبانة من خلال البحث قيد الدراسة.

أهمية البحث :

تظهر أهمية التدقيق من خلال اعتباره جرس الإنذار للمخاطر من خلال التحقق من صحة البيانات ، والمعلومات في المؤسسة ، فنجد المؤسسة أو الإدارة تملي اهتمامها بالتدقيق لرأيه الفني المحايد والذي يدلي به في التقرير

بالإضافة إلى ذلك فإنه له دور هام في تحسين أداء المؤسسة من خلال الإدلال بمختلف الإجراءات فالنصائح والتوصيات التي يمنحها للإدارة.

أهداف البحث :

تندرج أهداف البحث في تحديد العلاقة بين التدقيق وفعاليته في تحقيق الأداء المالي للمؤسسة ، وهذا ما بينه التدقيق ما يليه من آراء في المجال المالي ومختلف المجالات الأخرى للمؤسسة.

المنهج المتبع :

لبلوغ أهداف البحث السابقة وللإجابة عن الإمكانية المطروحة في هذا البحث والإثبات ونفي الفرضيات بطريقتين إلى :

المنهج الوصفي : عند استعراض مفاهيم التدقيق والأداء المالي ، طرق تقييمه

المنهج التحليلي : عند دراسة ميدانية للمؤسسة BDL ، تحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي داخل المؤسسة.

مقدمة الفصل الأول:

لقد كان للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العالم, أثار مباشرة على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمنضمات المالية ,من حيث تنظيمها و تنفيذها و يظهر هذا جليا في انفصال الملكية عن الإدارة على خلاف ما كان سابقا ,و بالتالي لم يعد للمالك اي دخل للمؤسسة من ناحية إدارتها و تسييرها و مراقبة الأعمال التي تنجز فيها .

و منه أصبح من الضروري وجود طرف أخر محايد كواسطة بين الملاك و المسيرين في المؤسسة لتقدير الوضع الحقيقي من خلال الإفصاح على المعلومات الصادقة في مختلف القوائم و التقارير التي يتم إعدادها .ومن تقديم النصائح و الإرشادات للإدارة , من اجل تصحيح الأخطاء و التلاعبات التي قد تحدث , وهذا عن طريق ما يسمى بعملية التدقيق المعنية في المؤسسة باستخدام وسائل و إجراءات فنية للوصول إلى رأي فني محايد

للتعرف أكثر على معايير التدقيق التي تحكمه قمنا الى تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

ـالمبحث الأول: حول مفهوم التدقيق , تناولنا فيه ماهية ولمحة تاريخية عن التدقيق و الإطار القانوني له .

ـالمبحث الثاني : أساسيات التدقيق المحاسبي حيث تضمن النشأة , أهداف و أهمية و أنواع التدقيق.

ـالمبحث الثالث: بعنوان إجراءات تنفيذ عملية التدقيق من خلال التعرف اكثر على نظام الرقابة الداخلية . وأدلة الإثبات وتقرير مدقق الحسابات.

المبحثالأول : مفهوم التدقيق

تأثرت مهنة التدقيق بمختلف الظروف التي عايشها على مر العصور و بتطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية نظرا للدور الكبير الذي لعبته و تلعبه في تحقيق التقدم و النمو لكل الوحدات الاقتصادية و مدى الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخل للقرارات المراد اتخاذها.

المطلب الأول : ماهية التدقيق

برز التدقيق منذ القدم وتتطور بتطور العصور و الحضارات و لقد صاحب هذا التطور عدت مفاهيم من زوايا مختلفة غير أنها لم تغير في الأهداف و المجالات التي يعمل فيها التدقيق من هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

يعني التدقيق بمعناه المهني عملية فحص مستندات و دفاتر و سجلات المؤسسة فجصا فني انتقاديا محايدا ، بهدف التحقق من صحة العمليات ، واباء الرأي في عدالة التقارير لمالية المؤسسة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية [1].

ـ التدقيق هو عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد إعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما ، أن تتم عملية التدقيق بواسطة شخص مستقل محايد [2].

ـ التدقيق علم يتمثل في مجموعة من مجموعة من المبادئ المعايير والقواعد والاساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية .

وعملية التدقيق تشمل ما يلي :

1ـ الفحص : هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها .

[1] أحمد حلمي جمعة ,المدخل الى التدقيق الحديث ، دار الصفاء . الاردن ط2 2005 . ص 07 .

2- التحقيق : هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لتنائج الاعمال خلال فترة معينة

3- التقرير : وهو بلورة نتائج الفحص والتحقيق واثباتها بتقرير مطلوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية ومنه يتضح أن التدقيق له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب المهن ، كما أنه لديه طرق واساليب واجراءات التي تنظم عمله .

- التدقيق هو فحص ناقد يسمح بالتأكد من ان المعلومات التي تنتجها و تنشرها المؤسسة صحيحة واقعية ، فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم مهني كفؤ خارجي ومستقل بهدف الادلال برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول النتائج وهذا التعريف يتضمن مايلي :

1- **السلامة:** تعني مطابقة القوائم المالية او المحاسبية للقواعد القانونية والمعاير الاجرائية والمبادئ المتعارف عليها والجاري العمل بها .

2- الصراحة: تعني التطبيق بحسن النية لتلك القواعد انطلاقا من معرفة المسؤولين عن الواقع للعمليات وأهميتها

- السلامة والصراحة سيؤديان الى الوصول الى الصورة الصادقة التي تعكس القوائم المالية والوضعية الحقيقة لممتلكات المؤسسة.

- تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية:التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعينة بنتائج التدقيق[1].

المطلب الثاني : لمحة تاريخية للتدقيق .

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عالي ، نشأت هذه المهنة منذ القدم ، إذ كان الفراعنة في مص والإمبراطوريات في بابل وروما واليونان

[1] حاتم محمد الشيشيني ، أساسيات المراجعة ، مدخل معاصرالمكتبة العصرية . مصر 2007 ص 15 .

كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع الى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات ، كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جعل مراسم الحج فرصة لرض حسابات الولاة ، علما ان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ والتلاعبات .

ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة ، وتطور النظام الضريبي فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والاخطاء ، ولكن التغير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية سنة 1850 م ، هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية من أجل منع واكتشاف الأخطاء .

والتغير الأخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل محايد ، الأمر الذي أدى الى تطوير مهنة التدقيق بالإضافة الا أنه كان تدقيقا تفصيليا لجميع العمليات لكن بتقدم الزمن وحجم العمليات وتطور الانظمة المحاسبية بدا الاعتراف والقبول بواسطة العينات .

ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالات وتنوع الاشكال القانونية للمؤسسات فهدف التدقيق أضحى عام وأوسع من ما استدعى معه التطوير في إجراءاته ووسائل إيصال نتائجه الى المستفيدين ، بينما هدف التدقيق في مراحل تطوره الاولية ، كان يعني البحث في اكتشاف الاخطاء والغش والتلاعب ، الو الاختلاس[1]

لذلك خلال النصف الاول من القرن تحول هدف التدقيق الى التقرير ما اذا ما كان البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية عن نتائج العمليات للفترة التي اعدت عنها وتأسيسا لما تقدم ، فقد ركزت المنظمات المهنية وهيئات الاوراق المالية على تطوير معاير التدقيق واجراءاته.

[1] خالد أمين عبد الله تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية و النظرية العلميةو دار وائل للنشر و ط 1 الاردن,2003 ص18

المطلب الثالث: الاطار القانوني للتدقيق [1]

ان مهمة التدقيق قانونية تحمها و تنضمها قوانين و لوائج والمعروف بأن للمدقق عدة مهام منها دائمة دائمة ومهام اخرى مرتبطة وذات صلة بالمهمة القانونية

فمهام المدقق تجدد بمجموعة من القوانين وهي :

وهي من المادة 715 مكررة 04 من القانون التجاري

-يراقب الدفاتر والقيم الخاصة بالمؤسسة .

- يراقب نظامية و صدقية الحسابات الاجتماعية

- يراجع صدقية الملومات المقدمة في التقرير .

- يصادق على نظامية وصدقية جرد الحسابات الاجتماعية والميزانية.

من المادة 22 من قانون 10-01 بتاريخ 2010-06-29

- يصادق على صدقية ونظامية الصورة الخاصة الصادقة لحسابات الشركات والمنظمات في اطار مرجعية القوانيين السائدة من المادة 23 من ق 10-01 بتاريخ 29/06/2010 :
- يصادق على الحسابات السنوية نظامية صادقة .
- ابداء الراي في شكل تقرير خاص على اجراء الرقابة الفعالة .
- يتحقق من صدقيه و توافق الحساباتالاجتماعية .
- تقيم الشروط التي من خلالها ابرام لاتفاقيات من المؤسسة المراقبة والمنظمات التابعة لها .

من المادة 715 مكرر 10 من القانون التجاري :

- المراقبات والمراجعات التي انجزها وأنواع العامالیات التي اختارها .
- حسابات الميزانية وجدول النتائج التي يجب وضع لها تغيرات .

- الاخطاء والاختلافات التي وجدها .

من المادة 65 من قانون 10-01 من القانون التجاري المتعلق بالممنوعات :يمنع المدقق على :

- ضمان مراقبة الحسابات .
- تنفيذ مهام تسييرية لا مبشرة وغير ذلك مع المسيرين .
- قبول ولة بصفة مؤقتة مهام مراقبة الاداء التيسيري .

من المادة 06 من قانون 10-01 من القانون التجاري المتعلق بالممنوعات .

الاشخاص الطبيعية او المعنوية الذين تلقوا خلال 03 سنوات الاخيرة أجور اتعاب امتيازات خاصة في شكل قروض ، تسبيقات أو ضمانات لايمكنهم تعينهم لتدقيق حسابات

ـ المبحث الثاني:أساسيات التدقيق المحاسبي :

برز التدقيق منذ القدم وتتطور بتطور العصور والحضارات ولقد صاحب هذا التطور تغيرا في اهدافه مما جعل للتدقيق اهمية كبرى تظهر في عدة مجالات ، فأصبح للتدقيق عدة انواع تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر اليها ، وعليه سيتم في هذا البحث التطرق الى نشأة وتعريف التدقيق ،اضافة الى أنواع ، اهداف وأهميته .

المطلب الاول:نشأة وتعريف التدقيق المحاسبي :

1-نشـــــــأته:

التدقيق بمعناه اللفظي Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire بمعناه**يستمع**

لان الحسابات كانت تتلى على المدقق.

ويشير التاريخ القديم الى ان قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلونالعماليات النقدية ثم يدققونها للتأكيد من صحتها وكانت هذه العملية قاصرة على الحسابا المالية للحكومة ، حيث كانت تعقد جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع

،وبعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم مع ملاحظة ان عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بيدائية ، وتحسنت عماليات التسجيل والتدقيق بعد التنظيم في الحسابات على اساس الطريقة المزدوجة التي اكتشفها العالم الايطالي LOCAPACOILO سنة 1994 .

اما في الوطن العربيفقد كانتا فلسطين والعراق لديهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919 ، وهي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطانية ، وفي منطقة الخليج العربي فقد تم تطبيق قانون الشركان الانجليزية وهذا لغاية استغلال هذه الاقطار ، اذ اعطت قوانين الشركات فيها اهمية لتنظيم المهنة على الاسس المطبقة في البلدان المتقدمة ،ويجب الاشارة هنا الى ان مهنة التدقيق أنشأت في امريكا من قبل البريطانيين في سنة 1905م.[1]

2- **تعريف التدقيق المحاسبي:هناك**عدة تعاريف نذكر منها :

1-التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحساباتوالدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا انتقاديا منتظما، بقصد الخروج براي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية الفترة الزمنية المعلومة ومدى تطويرها لنتائج اعماله من ربج او خسارة عن تلك الفترة [2]

المطلب الثاني:آهداف التدقيق:

الاهداف بصفة عامة هي الغايات التي يرجى تحقيقها من نشاط معين[1] ولقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في اهدافها ومنها :

- قبل سنة 1900: كان الهدف من التدقيق إكتشاف التلاعب والاختلاس والاخطاء ،ولذالك كان التدقيق تفصيلي اي لايوجد نظام للرقابة الداخلية .
- من سنة 1905الى سنة 1940 : كان الهدف منه تحديد مدى سلامة و صحة المركز المالي، باضافة الى اكتشاف التلاعب والاخطاء ولذلك بدأ الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية .[1]

[11]احمد حلمي جمعة, مرجع سابق,ص08.

- من سنة 1940 الى سنة 1960: كان الهدف من التدقيق تجديد مدى سلامة المركز المالي و صحته وتم التحول نحو التدقيق الاختياري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية .
- من سنة 1960 حتى الان :اضيفت اهداف عديدة للتدقيق نذكرها [2]
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافاتها واسبابها .
- تقييم الاداء المالي بالنسبة للمؤسسات .
- تحقيق اقصى كفاية اقتصادية .
- تحقيق اقصى رفاهية لجميع افراد المجتمع .
- القضاء على الاسراف من خلال تحقيق اقصى كفاية انتاجية.

من العرض التاريخي نلخص الى ان الهدف الرئيسي لعملية تدقيق الحسابات هو ابداء راي في محايد ، عما اذ كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة من المركز المالي للمؤسسة مجل تدقيق نتائج الاعمال والتدفقات النقدية عن تلك الفترة .

باضافة ان الهدف الاساسي للتدقيق ليس اكتشاف الاخطاء والتلاعبات والغش ، وهي تظهر عند قيام المدقق بمهمته في المؤسسة بصورة صادقة.

-ولقد اكد الاتحاد الدولي للمحاسبين على ما تقدمه في المعيار الدولي والتدقيق رقم (200) على ان هدف التدقيق للقوائم المالية يكون [1] :

يبتمكن المدقق من اعطاء الرأي عن ما اذ كانت القوائم المالية معدة من جميع الجوانب المالية طبقا لاطار معر

المطلب الثالث: أهمية التدقيق المحاسب :

تعود أهمية التدقيق الى كونه وسيلة لا غاية ، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف[1]تسخدم القوائم المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها .

[1] قارة امنة سنية وفعاليات التدقيق المحاسبي في اداء المؤسسة الاقتصادية , مذكرة تخرج صمن متطلبات نيل شهادة الماستر , مستغانم 2011 ص08

ترجع اهمية التدقيق الحسابات المالى مستخدمي البيانات المحاسبة او المستفدين منها ، وكلما كبر جحم المؤسسة ، وزاد عدد مستخدمي البيانات كلما اصبحت مهمة المدقق الحسابات اكثر صعوبة نظرا لاستخدام هذه البيانات في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وهنا يكمن دور المدقق في انه يضيف قيمة للمعلومات الاقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد احكامه وقراراتهم ، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة .

و تتمثل اهمية التدقيق المحاسبي في اعتباره وسيلة لاغاية ،وهدف هذه الوسلية وخدمة مجموعة من الاطراف ، وتتجلى هذه الاهمية في :

- اعتماد مجموعة من المستثمرين على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ القرار ، وهذا في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم اكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية اكبر.
- كذلك تعتمد ادارة المشروع اعتمادا كليا على البايانات المحاسبة في الخطط ، مراقبة الاداء وتقيمه ومن هنا تحرص ان تكون تلك البايانات مدققة من قبل هيئة فنية محددة .
- اعتماد الهيئات الحكومية على البيانات التي تصدر بها المؤسسات الاغراض متعددة كمراقبة النشاط الاقتصادي ، أو فرض الضرائي ، تحديد الاسعار وذلك لاعتمادها لبيانات واقعية ، حقيقة صحيحة ، من قبل شخص فني محايد هو المدقق.
- اعتماد رجال الاقصاد على القوائم المالية وما تحتويه من بيانات محاسبة في تحليل وتقدير الدخل القومي ، وضع برامج للخطط الاقتصادية ، كما تعتمد دقة تقديراتهم على دقة البيانات المحاسبة المعتمدة .
- اعتماد نقابة العمال على القوائم المالية من اجل المفاوضة مع الادارة من اجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال[1]

[1] احمد حلمي جمعة, مرجع سابق ,ص90

- مساهمة التدقيق المحاسبي في تخصيص الموارد المتاحة .
- المساهمة الفعالة في تسمية المجتمعات بهدف حماية الاستثمارات وايضا حالات التلاعب ، حيث يعتبر التدقيق خير عون للدولة من اجل تجقيق اهدافها الخاصة ورفع المستوى المعيشي,

المطلب الرابع: انواع التدقيق الحسابات

يمكن تصنيف عملية تدقيق الحسابات الئ عدة تبوييات وكل تبويب يتظمن أنواع مختلفة لعمية التدقيق ,ولكن هذه التبوييات تعتبر لأغراض الوصف فقط,وذلك لان التدقيق لا يكون مستقلا بفقد جوهره,لانه يعتمد كلية علئ الانواع الاخرئ من التدقيقات.

يمكن حصر انواع التدقيق في التبوييات التالية

°من حيث الحدود التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي.

°من حيث مدئ الفحص التدقيق التفصيلي والتدقيق الاختباري.

°من حيث التوقيت التدقيق النهائي والتدقيق المستمر.

°من حيث الالزام التدقيق الالزامي والتدقيق الاختياري.

°من حيث الاستقلال التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي.

°تبويب التدقيق من حيث الحدود

1ـالتدقيق الكامل هو التدقيق الذي يخول للمدقق اطار غيرمحدد للعمل الذي يؤديه,ولا تضع الادارة أي قيود على نطاق او مجال العمل الذى يقوم به المدقق وفيه يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل.

لذالك يناسب هذا النوع من التدقيق المؤسسات الصغيرة أوتلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية.

2ـالتدقيق الجزئ: هوالتدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة,أو هو بمثابة ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المدقق باي شكل من الاشكال وتحدد الجهة التي تعين المدقق لتلك العمليات.

من امثلة التدقيق الجزئي ما يلي:

ـالاتفاق على تدقيق العمليات الخاصة بالمخازن.

ـالاتفاق على دراسة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها

ـالاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط

°تبويب التدقيق من حيث مدى الفحص

1ـالتدقيق التفصيلي:فبه يقوم المدقق بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات للتأكد من جميع العمليات أنها مقيدةبانتظام[1]وانها صحيحة ,كما أنها خالية من الأخطاء و التلاعبات و الغش.

كان هذا التدقيق سائد منذ بداية عهد المهنة ,كذالك هو لا يتناسب مع المنشئات الكبيرة لانها ستؤدي إلى زيادة أعباءالتدقيق فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت التكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار و وبالتالي نقول انه يتناسب مع المنشئات الصغيرة .

2- التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يعتمد على اقتناع المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية,ويتم إتباع المدقق احد هذه الأساليب:

ـالتقدير الشخصي(العينات الحكمية)

ـ علم الإحصاء(العينات الإحصائية)

وإتباع المدقق لأحد هذه الأساليب يعتمد على الخبرة ومدى إلمام المدقق بالمفاهيم الإحصائية(المجتمع ,العينة ,الوسط الحسابي,التشتت.....الـــــــــــــــخ.

[1]ادريس عبد السلام ,المراجعة معايير و اجراءات ,دار النهظة العربية للطباعة ,بيروت ظ 4 1996,ص37

°تبويب التدقيق من حيث الوقت: ينقسم إلى

1-تدقيق نهائي:هو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية والميزانية,ويعد التدقيق النهائى مناسبا للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم,وذلك لأن المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وترصيد الحسابات لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها.

عند التدقيق النهائي نأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- عدم القدرة على اكتشاف الأخطاء و الغش.
- التأخر في تقديم التقرير في موعده و ذلك لاستغرقه وقت طويل
- النصيحة بالدقة في الفحص على المستوى المطلوب.

2-تدقيق مستمر:

هو التدقيق الذي يقوم فيه المدقق بالتردد على المؤسسة من وقت إلى أخر أو على فترات دورية وغير دورية للقيام بعملية الفحص المحاسبي ,وهو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية و غالبا ما يتم وفقا للبرنامج الزمني المحدد مسبقا مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعدإقفال الحسابات للتحقق من التسويات لإعداد التقارير المالية.

°تبويب التدقيق من حيث الاستقلال:

1-تدقيق داخلي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل المؤسسة ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ،ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ، ويمثل أحد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على

مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب ، الأعراف عن السياسات المرسومة.

يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه الفحص الانتقادي لعمليات المؤسسة ودفاترها و تهافت طريق شخص من داخل المؤسسة ومما تمثل جزء من نظام الرقابة الداخلية.

التدقيق الخارجي :يعد عملية منظمة ،يقوم بها مدقق مستقل ، بغرض إبداء رأي فني محايد مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص مؤسسة معينة .

يسمى التدقيق الخارجي بتدقيق محاسبي ومالي ، يعمل على تأكيد صحة القوائم المالية أو يقدم نصائح وتوجيهات لصالح مجلس الإدارة.

يقوم بالتدقيق الخارجي شخص مختص ، مستقل عن المؤسسة ويسمى بمحافظ الحسابات .[1]

هناك أوجه تشابه بين التدقيق الداخلي والخارجي يمكن حصرها في :

- كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية .
- كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع والحد من الأخطاء .
- إن وجود نظام للتدقيق لا يعني عن التدقيق الخارجي وهذا تؤكد صفة التكامل .

وعلى الرغم من وجود التشابه والتعاون إلا أن هناك اختلاف بينهما حيث يمكن توضيحها في الجدول التالي : (1)

الجدول رقم (01) : أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي :

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	- تحقيق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من	- إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة

[1] إدريس عبد الله ، مرجع سابق ، ص 22

	خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات ، - التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدراةللإسترشاد بها في رسم الخطط وتنفيذها	التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
علاقة القائم بعملية التدقيق بالمؤسسة	- عامل داخل المؤسسة	- شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة.
نطاق وحدود التدقيق	- تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي تسمح له بتوسيع عمليات الفحص والإختبارات لما لديه من وقت	- يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسة والمدقق الخارجي ، والعرف السائد ، ومعايير التدقيق المتعارف عليها

	وإمكانيات تساعده على تدقيق جميع عمليات المؤسسة	، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة محل التدقيق.
التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصبورة مستمرة طوال السنة المالية ، - اختيارية وفقا لحجم المؤسسة .	- يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة) - قد يكون كامل أو جزئي ، - قد يكون إلزامي وفقا للقانون السائد
المستفيدين	- إدارة المؤسسة	- قراء التقارير المالية

المصدر : أحمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

المبحث الثالث : إجراءات تنفيذ عملية التدقيق :

نظرا لأهمية عملية التدقيق في المؤسسة ، يتطلب على المدقق أن يحصل على جميع الأدلة والبراهين لتبرير إعطاء رأي فني محايد فعليه يجب اتخاذ خطوات تنفيذية وإجراءات لعملية التدقيق نذكرها في ما يلي :

المطلب الأول : خطوات وإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق :

1- الخطوات التمهيدية للقيام بعملية التدقيق :

أ- التأكد من صحة تعيين مدقق الحسابات : تختلف إجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات والتعيين يكون إما عن طريق قرار من الجمعية العامة ، أو تفويض ذلك المجلس إدارة الشركة.

ب التأكد من نطاق عملية تدقيق الحسابات : يحدد نطاق تدقيق الحسابات بموجب عقد اتفاق حيث أنه ليس هناك شروط تفرض على المدقق ، وله الحق للإطلاع على كافة الدفاتر والسجلات وطلب البيانات والإيضاحات التي يراها ضرورية لعملية التدقيق المكلف بها ، (هذا في شركات المساهمة) أما في شركات الأشخاص فالمدقق له حدود عمل ، وذلك في عقد مكتوب من أصحاب الشركة.

ج – حصول المدقق على المعلومات الأساسية : في حالة شركة المساهمة يطلب المدقق الإطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي للشركة وحدود السلطات الممنوحة لأعضاء المجلس والنظام المقرر للجمعية العامة ، والقرارات الحاصلة بإعداد القوائم المالية ، وتكوين الاحتياطات وغيرها ...

أما في شركة الأشخاص يطلب المدقق الاطلاع على عقد الشركات لمعرفة راس مال وحصص الشركات والمسؤول عن الإدارة .

د – فحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال

ه – القيام بزيارات ميدانية للعاملين وأماكن الشركة .

و – فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية : وفيها يعتمد المدقق في عملية الفحص على :

المفهوم الواسع للتدقيق وأهدافه الحديثه وعليه التأكد من وجود نظام رقابة داخلي قوي ، الذي يمكن من زيادة درجة الشقة في مخرجات النظام المحاسبي .[1]

2-الإجراءات العملية للتدقيق :

تعتبر أسلوب فعالا يمكن المدقق من تحقيق الأهداف المسطرة من عملية التدقيق والتي يتسنى من ورائها كشف الأخطاء والغش ، والقيام بفحص العمليات والتحقق من عناصر القوائم المالية .

1- أوراق العمل : تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق لإظهار ما قام به من عمل والطرق والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها ، وبها يكون لدى المدقق الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير .

في إطار عملية التدقيق ينبغي طرح هذه الأسئلة الآتية بغثة توضيح الرؤي لديه وهي :

- ماهي أنشطة المؤسسة ؟
- من هم الأشخاص المسؤولون عن مختلف عمليات المؤسسة ؟
- ما هو الهيكل والنظام القانوني المطبق على أنشطة المؤسسة ؟
- ما هي الوسائل التقنية المطبقة على مستوى الوظائف ؟

2- أغراض أوراق العمل **:** يمكن توضيحها في النقاط التالية :

أ دليل للعمل المنتهي : فهي توضح فصول أطوار عملية التدقيق وكذا الأسس والإجراءات المتبناة للوصول إلى النتائج والحقائق .[2]

ب تقييم نظام الرقابة الداخلية

1- تنفيذ إجراءات التدقيق

2- إعداد التقرير

[1] أحمد حلمي ، جمعة ، مرجع سابق ص 135

3- دليل التدقيق في السنوات القادمة

03 أنواع أوراق العمل : باعتبارها وسيلة لتجميع أدلة الإثبات التي يحتاج إليها المدقق لإبداء رأيه النفي ، تمييز بين أنواع الأوراق العمل في نقطتين :

- الملف الدائم
- ملف الدورة الحالية .

الملف الدائم : يحتوى على العناصر التالية :

- عموميات : تشمل كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمؤسسة ، وكل ما يصف عمليتاها وأنشطتها .
- وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية : يشتمل هذا البند على كل التقارير المتعلقة بهذا النظام للسنوات الماضية ، مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها ومدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى الوظائف
- الحسابات السنوية والتقارير .
- التحاليل الدائمة للحسابات : يكون من المفيد للمدقق أن يحتفظ في ملفه الدائم على بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السباقة وأخذ السنة الحالية كسنة للمقاربنة عادة .
- كما ما يتعلق بالجانب القانوني والجانب الجبائي[1]

ملف الدورة الحالية : يختلف ملف الدورة الحالة عن الدائم كونه يخص جمع كافة الأدلة المميزة للعمليات التي تم تسجيلها والطرق المتبناة خلال الدورة موضوع التدقيق ، لذلك لا نستطيع القول بأن هذا الملف يحتوى على : [1]

- برنامج تفصيلي لعملية التدقيق .

---

[1] عبد الفتاح صحن ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، طبعة 02 ، سنة 2000 ، ص 26

[11] محمد تهامي ظواهر وسعور صديقي المراجعة ، " وتدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، سنة 2003 ، ص 127

- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة
- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية
- الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفصوحة.
- كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك
- المشاكل التي صادفت المدقق أثناء عمله
- في الأخير نشير إلى أن هذه الأوراق المدعمة لرأي المدقق ، ينبغي أن يعتنى بها هذا الأخير من خلال حمايتها من كل الأخطاء ، سوءا الطبيعية ، أو المفتعلة بغية تحريف المعلومات الواردة فيها .

المطلب الثاني : أدلة الإثبات :

إن هدف التدقيق هو التأكد من عدالة البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ، والحصول على رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية موضوع الفحص وذلك بتوافر له أدلة إثبات تمكنه من ذلك .

1 مفهوم الدليل : لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الدليل ، لكن جميعها تشترك أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد في الحصول على حكم معين عن موضوع ما .

وهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الانتقاء السليم وإصدار الحكم أو الرأي المطلوب .

أدلة الإثبات : يعرف دليل الإثبات بأنه أي شيء يمكن أن يجعل الشخص يعتقد بأن حقيقة معينة ، أو تأكيد معين يعتبر حقيقي أو غير حقيقي ، فدليل الإثبات في التدقيق يمثل كافة المعلومات المستخدمة عن طريق المدقق ، للتوصل إلى استنتاج يتأسس عليه رأيه ، وهو يتضمن السجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى التي تقوم عليها القوائم المالية .

2 صعوبات جمع الأدلة : يجب أن لا يغيب عن البال بأن المدقق يواجه صعوبات جمة ، في أثناء جمعة لأدلة والقرائن ، أما الملاحظة فهي طريقة مباشرة للحصول على أدلة الإثبات فمعظم العناصر الملموسة التي تهم المدقق

خاضعة للملاحظة وتستخدم من أجل تحقيق هدف الشمول أو الكمال ، من خلال مقارنة ما تمت ملاحظته بما هو مسجل بدفاتر العميل .

يستخدم المدقق المصادقات كإجراء للتحقق من وجود أسهم رأس مال ، أو أصول ، والتزامات معينة ، فالمصادقات تستخدم عموما للتحقيق من وجود النقدية في البنك وحسابات المدين والدائنين ، وهي توفر دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه ويوجه الاستفسار عادة إلى موظفي العميل ، لدى أي خطوة من خطوات التدقيق ، وإن إجابات موضعي العميل الشفهية الناتجة عن الاستفسار ، تكون أقل صلاحية من أدلة الإثبات التي ينتج عن الفحص والملاحظات والمصادقات ومع ذلك يضطر أحيانا المدقق إلى الاعتماد عليها (إقرار خطي) التي يعتمد عليها في إبداء رأيه الفني ومن هذه الصعوبات

- عدم صحة وكفاية النظم المحاسبية المستعملة .
- عدم التعاون من قبل الموظفين لأنهم ينظرون لعملية التدقيق نظرة خاطئة
- تعقيد العمليات التي يقوم بها المدقق .
- الاستمرار في تصعيد نسبة الاعتبارات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية ، وكثرة الأخطاء والتلاعبات [11].
- إجراءات جمع أدلة الإثبات : تتمثل في أربع إجراءات أساسية يمكن بواسطتها جمع الأدلة وهي كالتالي :
  - الفحص
  - الملاحظة
  - المصادقات
  - الاستعلام والاستفسار

يمكن للفحص أن يأخذ أشكال عدة ، فمثلا يتم فحص معدات وآلات العميل للتحقق من وجودها ، وبفص المخزون لمعرفة حالته المادية للمساعدة على

[1]أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الحديث للحسابات ، دار الصفاء ، الأردن ، ط 01 ، ص 1999 ، ص 288.
نفس المرجع السابق: ص290

تقويمه بشكل صحيح ، على أن الفحص غالبا ما يستخدم بشكل مرتبط بالأدلةالمستندية .

حيث تتحدد قوة الدليل المستندي في :

أ مصدر أو منشأ المستند .

ب ما إذا كان المسند قد أرسل مباشرة للمدقق

المطلب الثالث : علاقة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية :

تنحصر علاقة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية في ثلاثة عناصر أساسية وهي مسؤولية الإدارة اتجاه أنظمة الرقابة الداخلية ، مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية ومسؤولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية .

1- مسؤولية الإدارة تجاه أنظمةالرقابة الداخلية :

تستعمل الإدارة مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية (الغبط الداخلي) ، والمحافظة عليه حيث تبين هيئة البورصة الأمر بأن تعميم وتنفيذ وتقويم هذا النظام هو التزام هام يقع على عاتق الإدارة والغاية من ذلك هو تزويد المساهمين بتأكيد معقول ومنطقي بأن المؤسسة تقوم بمراقبة الرقابة الداخلية ، للتأكد من أنه يحقق الاهداف المرجوة وكذلك تعديل بعض الإجراءات الرقابية المستخدمة .

فالرقابة الداخلية تعتبر جزء من العمل الإداري للمؤسة ويعمل بشكل مستقل عن التدقيق الداخلي ، وعليه لا يمكن أن يحل مهمة التدقيق الداخلي .

2- مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية :

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها ، حيث نصت معايير المهنية للتدقيق الصادرة عن معهد التدقيق الداخلي في أمريكا ، على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحصا وتقويما إضاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة والحكم على درجة متانتها .

للوصل إلى عمل مهني فعال وذو كفاءة يتطلب فهم نظام الرقابة الداخلية وذلك يتم إلا باتباع الخطوات التالية :[1]

1- فهم نظام الرقابة الداخلية .
2- التوثيق في أوراق العمل ، هيكل النظام الرقابي ,
3- تقرير (تحديد) مستوى) مخاطر الرقابة ، المتوقعة من قبل المدقق ، أي تحديد الحد الأعلى المقبول من قبله
4- عمل اختبار (فحص) النظام الرقابة الداخلية وإعادة تحديد مستوى مخاطر الرقابة
5- توثيق مستوى مخاطر الرقابة
6- تصميم التدقيق التفصيلي.
3- مسؤولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية :

إن نقطة البداية التي ينطق منها عمل المدقق الخارجي هي تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية ، وهو الأساس الذي يملي عليه برنامج التدقيق في تحديد نسبة الاختبارات والعينات

وعليه كلما كان نظام الرقابة الداخلية متينا ، كلما زاد اعتماد المدقق على أسلوبه في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات وعلى حجم العينة المختارة .

المطلب الرابع : تقرير مدقق الحسابات :

إن إبداء أي رأي حول عدالة القوائم المالية ، يعني أن المدقق لا يضمن أو يشهد بدقة ويصدق القوائم المالية ، بل إن رأيه في عدالة القوائم المالية يتفق مع طبيعتها مع العملية المحاسبية المقبولة عموما ، وتسد في تحديد قيمتها إلى أحكام شخصية مستمدة من المبادئ المحاسبية .

[1] محمد تهامي ، القاهر ، مرجع سابق ، ص 142

1- عناصر التقرير : تضمن المعيار الدولي رقم 13 ، العناصر الأساسية لتقرير المدقق التالية ، ومادة ماتكون كالتالي :

أ- عنوان التقرير : يجب أن يكون تقرير المدقق عنوان مناسب ويفضل استخدام مصطلح مدقق مستقل في العنوان ، وذلك للتمييز بين تقرير المدقق والتقارير التي يتم إصدارها من قبل جهات وهيئات أخرى مثل موظفي المؤسسة أو مجلس الإدارة ، أو من قبل مدققين آخرين غير خاضعين لنفس الشروط الملزم بها المدقق .

ب- توجيه التقرير : يجب أن يوجه التقرير بشكل مناسب بحسب ما تطلبه شروط الارتباط ، والأنظمة المحلية وعادة يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة أو مجلس إدارة الشركة التي يتم التدقيق فيها .

ج- الفقرة الافتتاحية : يجب تبيين في التقرير بأن إعداد القوائم المالية هو من مسؤولية إدارة المؤسسة ، وأن دور ومهمة المدقق تكمل في إبداء رأي فني بعدالة القوائم فقط .

2- أنواع التقارير : نتيجة اختلاف النتائج التي يتوصل إليها المدقق خلال قيامه بعملية الفحص ، يعني وجود أنواع متعددة من التقارير ولقد جرى العرف على إصدار اربع أنواع من الآراء في تقرير مدقق الحسابات .
إن تعدد أنواع التقارير في إبداء الرأي يتفق تماما مع المفاهيم التي تحكم معايير التدقيق المتعارف عليها وكذلك معايير التدقيق الدولية ، والتي تشير بطريقة مباشرة ، إلى هذه الأنواع ، حيث كلها تنص على إبداء رأي ، في القوائم المالية كوحدة واحدة بالإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وتوضيح خصائص الخدمة التي يقوم بها المدقق في التقرير .[1]

[1] جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة ، الدار الجامعية ، لبنان ، الطبعة 01 ، 2001 ، ص 330

أ-التقرير النظيف : يطلق عليه اسم التقرير المطلق ، أو التقرير غير المقيد بتحفظات أو بدون تحفظات .

حيث يبين هذا التقرير أن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج العلميات والتغيرات في المركز المالي .

ويشير أيضا ضمنيا أنه تم تحديد تأثير التغيرات في المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية.

ويعد هذا التقرير من أكثر تقارير إبداء الرأي قبولا من وجهة نظر المشروعات التي تخضع قوائمها المالية للتدقيق.

يتم إصدار تقرير نظيف في حال الشك باستمرار المشروع ولكن المعيار الدولي رقم 13 ، اشترك أن يكون الإفصاح كافيا في القوائم المالية وفي هذه الحالة يعدل المدقق تقريره بإضافة فقرة تأكيدية للتقرير ، تسلط الضوء على مشكلة استمرار المشروع وتشير إلى إيضاح في البيانات والقوائم المالية بين الأمور التالية :

الأسباب التي أدت إلى ظهور الشك حول الاستمرارية الشركة في المستقبل.

إذ هناك شك جوهريا في قدرة الشركة على الاستمرار وأنها قد لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو تحقيق أصولها.

الإيضاح بأن القوائم المالية ، لا تشتمل أي تعديلات متعلقة بتحصيل أو تستضيف مبالغ الأصول والخصوم والتي قد تكون ضرورية.

ب التقرير المتحفظ : قد لا يتمكن المدقق من إبداء رأي نظيف لدى وجود إحدى الحالات التالية ، والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية

- هناك تحديد لنطاق عمل المدقق.
- هناك عدم اتفاق مع الإدارة حول القوائم.

ويتم إصدار الرأي المتحفظ عندما يقرر المدقق بأنه من غير المناسب إصدار رأي غير متحفظ ، وفي الوقت نفسه لا يكون تأثير عدم الاتفاق مع الإدارة أو تحديد نطاق التدقيق جوهريا وشاملا ، لدرجة تنطلي حجب الرأي أو رأي معارض ، ويتم التعبير عن الرأي المتحفظ بكلمة " استثناء " لتأثير الأمور التي تتعلق بالتحفظ.

يجب على المدقق أن يحصل على قوائم وأدلة إثبات كافية وملائمة للتحقق من مايلي:

إن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على تحريفات أو تضليل.

- إن الأرصدة الختامية للفترة السابقة تم تدويرها بطريقة صحيحة للفترة الحالية ، أو أنه قد تم تعديلها إذ اقتضىت الضرورة
- الثبات في اتباع السياسات المحاسبية المطبقة في الفترة السابقة

ج التقرير المعارض (السالب) : يطلق عليه اسم التقرير المعارض أو العكسي ، ويصدر المدقق عادة في الأحوال التي تمثل فيها القوائم المالية ، نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلا عادلا ، طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما ، ولإصدار هذا التقرير يجب أن تكون التحفظات على الأدلة والبراهين اللازمة لتبرير الرأي المعارض ، وكذلك يجب أن تكون لديه تحفظات ذات أهمية تتعلق بمجال التدقيق ونطاقه.

ويكون التقرير المعارض من أربعة فقرات ، الأولى ، التمهيدية والفقرة الثانية ، تغطي نطاق التدقيق ، حيث تشابه عبارات هاتين الفقرتين مع فقرات التقرير النظيف ، وفقرة إيضاحية تحتوى على أسباب الرأي المعارض مع بيان تأثير هذه الأسباب في القوائم المالية ثم فقرة الرأي التي تنص فيها على أن القوائم المالية لا تمثل المركز المالي للمشروع .

د- عدم إبداء الرأي (حجب الرأي) : يتم عادة إصدار تقرير عدم إبداء الرأي في الأحوال التي لا يتمكن فيها المدقق من تطبيق إجراءات التدقيق التي يرى ضرورة

استخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه الفني في القوائم المالية .

من أهم أسباب عدم إبداء رأي نذكر :

- وجود تحديد جوهري لنطاق التدقيق (صعوبات ، ظروف)
- وجود حالة من عدم التأكد غير الاعتيادي حول مبلغ عنصر معين أو نتيجة)

ويتكون من التقرير من ثلاث فقرات : الفقرة الأولى تبين تعيين المدقق للقيام بعملية التدقيق ، الفقرة الثانية توضح الأسباب التي حدث للمدقق إلى عدم إبداء الرأي ، ثم الفقرة الأخيرة التي يتم فيها حجب الرأي [1]

الشكل رقم (1-2) : أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نزع الرأي الذي يصدره المدقق :

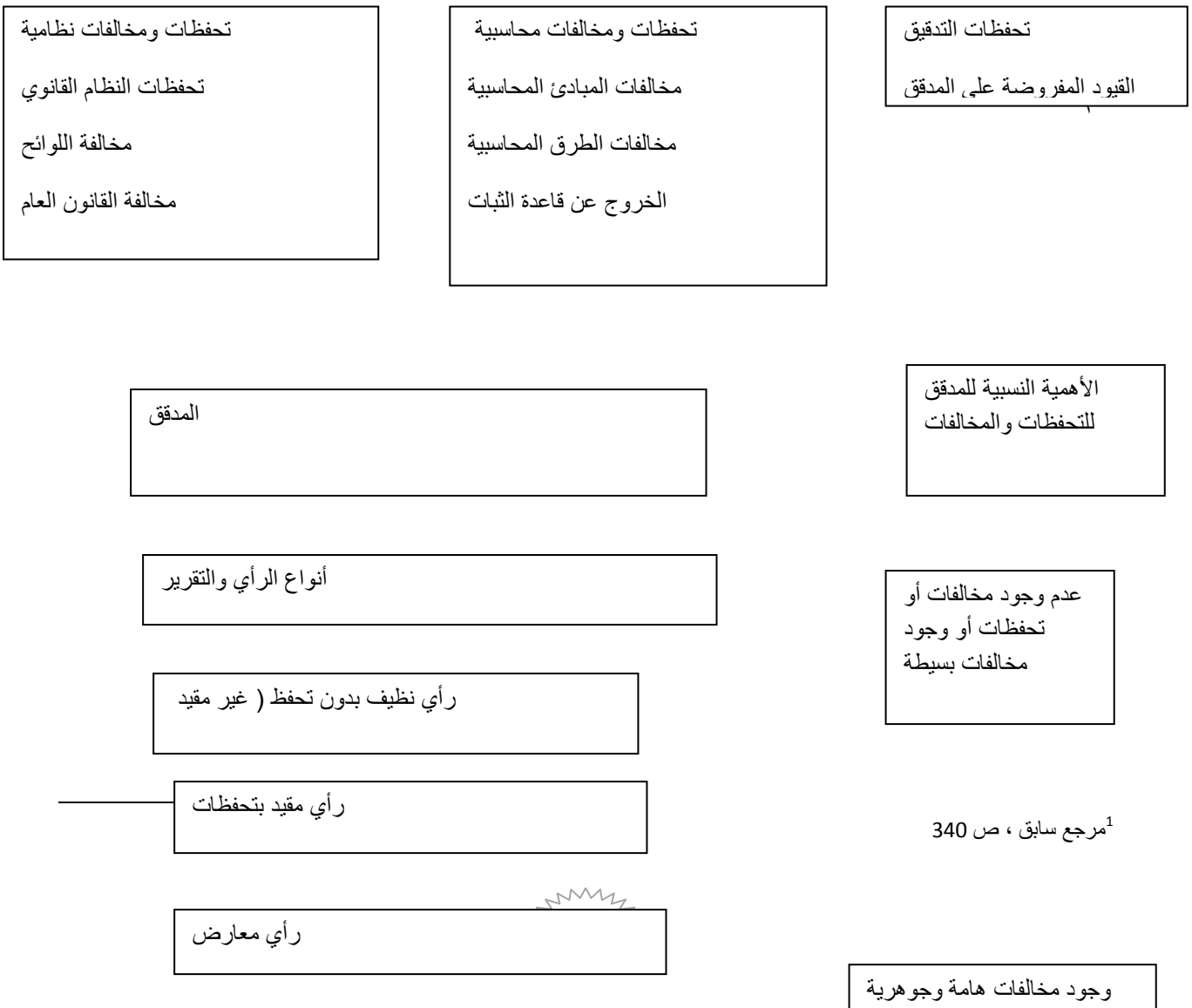

[1] مرجع سابق ، ص 340

المصدر : محمد السيد ، سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 320

المبحث الثالث : إجراءات تنفيذ عملية التدقيق :

نظرا لأهمية عملية التدقيق في المؤسسة ، يتطلب على المدقق أن يحصل على جميع الأدلة والبراهين لتبرير إعطاء رأي فني محايد فعليه يجب اتخاذ خطوات تنفيذية وإجراءات لعملية التدقيق نذكرها في ما يلي :

المطلب الأول : خطوات وإجراءات التنفيذية لعملية التدقيق :

2- الخطوات التمهيدية للقيام بعملية التدقيق :

ب- التأكد من صحة تعيين مدقق الحسابات : تختلف إجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات والتعيين يكون إما عن طريق قرار من الجمعية العامة ، أو تفويض ذلك المجلس إدارة الشركة.

ب التأكد من نطاق عملية تدقيق الحسابات : يحدد نطاق تدقيق الحسابات بموجب عقد اتفاق حيث أنه ليس هناك شروط تفرض على المدقق ، وله الحق للإطلاع على كافة الدفاتر والسجلات وطلب البيانات والإيضاحات التي يراها ضرورية لعملية التدقيق المكلف بها ، (هذا في شركات المساهمة) أما في شركات الأشخاص فالمدقق له حدود عمل ، وذلك في عقد مكتوب من أصحاب الشركة.

ج – حصول المدقق على المعلومات الأساسية : في حالة شركة المساهمة يطلب المدقق الإطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي للشركة وحدود السلطات الممنوحة لأعضاء المجلس والنظام المقرر للجمعية العامة ، والقرارات الحاصلة بإعداد القوائم المالية ، وتكوين الاحتياطات وغيرها ...

أما في شركة الأشخاص يطلب المدقق الاطلاع على عقد الشركات لمعرفة راس مال وحصص الشركات والمسؤول عن الإدارة .

د – فحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال

ه – القيام بزيارات ميدانية للعاملين وأماكن الشركة .

و – فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية : وفيها يعتمد المدقق في عملية الفحص على :

المفهوم الواسع للتدقيق وأهدافه الحديثه وعليه التأكد من وجود نظام رقابة داخلي قوي ، الذي يمكن من زيادة درجة الشقة في مخرجات النظام المحاسبي .[1]

2-الإجراءات العملية للتدقيق :

تعتبر أسلوب فعالا يمكن المدقق من تحقيق الأهداف المسطرة من عملية التدقيق والتي يتسنى من ورائها كشف الأخطاء والغش ، والقيام بفحص العمليات والتحقق من عناصر القوائم المالية .

2- أوراق العمل : تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق لإظهار ما قام به من عمل والطرق والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها ، وبها يكون لدى المدقق الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير .

في إطار عملية التدقيق ينبغي طرح هذه الأسئلة الآتية بغثة توضيح الرؤي لديه وهي :

- ماهي أنشطة المؤسسة ؟
- من هم الأشخاص المسؤولون عن مختلف عمليات المؤسسة ؟
- ما هو الهيكل والنظام القانوني المطبق على أنشطة المؤسسة ؟
- ما هي الوسائل التقنية المطبقة على مستوى الوظائف ؟

2- أغراض أوراق العمل **:** يمكن توضيحها في النقاط التالية :

أ دليل للعمل المنتهي : فهي توضح فصول أطوار عملية التدقيق وكذا الأسس والإجراءات المتبناة للوصول إلى النتائج والحقائق .

[1] أحمد حلمي ، جمعة ، مرجع سابق ص 135

ب تقييم نظام الرقابة الداخلية

4- تنفيذ إجراءات التدقيق

5- إعداد التقرير

6- دليل التدقيق في السنوات القادمة

03 أنواع أوراق العمل : باعتبارها وسيلة لتجميع أدلة الإثبات التي يحتاج إليها المدقق لإبداء رأيه النفي ، تمييز بين أنواع الأوراق العمل في نقطتين :

- الملف الدائم
- ملف الدورة الحالية .

الملف الدائم : يحتوى على العناصر التالية :

- عموميات : تشمل كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمؤسسة ، وكل ما يصف عمليتاها وأنشطتها .
- وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية : يشتمل هذا البند على كل التقارير المتعلقة بهذا النظام للسنوات الماضية ، مع تقديم وصف مدقق لمقوماتها ومدى الالتزام بإجراءاتها على مستوى الوظائف
- الحسابات السنوية والتقارير .
- التحاليل الدائمة للحسابات : يكون من المفيد للمدقق أن يحتفظ في ملفه الدائم على بعض التحاليل الهامة التي أجريت على بعض الحسابات بغية مقارنتها بالسنوات السباقة وأخذ السنة الحالية كسنة للمقاربنة عادة .
- كما ما يتعلق بالجانب القانوني والجانب الجبائي[1]

[1] عبد الفتاح صحن ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، مصر ، طبعة 02 ، سنة 2000 ، ص 26

ملف الدورة الحالية : يختلف ملف الدورة الحالة عن الدائم كونه يخص جمع كافة الأدلة المميزة للعمليات التي تم تسجيلها والطرق المتبناة خلال الدورة موضوع التدقيق ، لذلك لا نستطيع القول بأن هذا الملف يحتوى على : [1]

- برنامج تفصيلي لعملية التدقيق .
- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة
- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية
- الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفصوحة.
- كل المراسلات التي تمت مع أطراف من خارج المؤسسة كالبنوك
- المشاكل التي صادفت المدقق أثناء عمله
- في الأخير نشير إلى أن هذه الأوراق المدعمة لرأي المدقق ، ينبغي أن يعتنى بها هذا الأخير من خلال حمايتها من كل الأخطاء ، سوءا الطبيعية ، أو المفتعلة بغية تحريف المعلومات الواردة فيها .

المطلب الثاني : أدلة الإثبات :

إن هدف التدقيق هو التأكد من عدالة البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ، والحصول على رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية موضوع الفحص وذلك بتوافر له أدلة إثبات تمكنه من ذلك .

1 مفهوم الدليل : لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الدليل ، لكن جميعها تشترك أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد في الحصول على حكم معين عن موضوع ما .

وهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الانتقاء السليم وإصدار الحكم أو الرأي المطلوب .

أدلة الإثبات : يعرف دليل الإثبات بأنه أي شيء يمكن أن يجعل الشخص يعتقد بأن حقيقة معينة ، أو تأكيد معين يعتبر حقيقي أو غير حقيقي ، فدليل الإثبات في

[11] محمد تهامي ظواهر وسعور صديقي المراجعة ، " وتدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، سنة 2003 ، ص 127

التدقيق يمثل كافة المعلومات المستخدمة عن طريق المدقق ، للتوصل إلى استنتاج يتأسس عليه رأيه ، وهو يتضمن السجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى التي تقوم عليها القوائم المالية .

2 صعوبات جمع الأدلة : يجب أن لا يغيب عن البال بأن المدقق يواجه صعوبات جمة ، في أثناء جمعة لأدلة والقرائن ، أما الملاحظة فهي طريقة مباشرة للحصول على أدلة الإثبات فمعظم العناصر الملموسة التي تهم المدقق خاضعة للملاحظة وتستخدم من أجل تحقيق هدف الشمول أو الكمال ، من خلال مقارنة ما تمت ملاحظته بما هو مسجل بدفاتر العميل .

يستخدم المدقق المصادقات كإجراء للتحقق من وجود أسهم رأس مال ، أو أصول ، والتزامات معينة ، فالمصادقات تستخدم عموما للتحقيق من وجود النقدية في البنك وحسابات المدين والدائنين ، وهي توفر دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه ويوجه الاستفسار عادة إلى موظفي العميل ، لدى أي خطوة من خطوات التدقيق ، وإن إجابات موضعي العميل الشفهية الناتجة عن الاستفسار ، تكون أقل صلاحية من أدلة الإثبات التي ينتج عن الفحص والملاحظات والمصادقات ومع ذلك يضطر أحيانا المدقق إلى الاعتماد عليها (إقرار خطي) التي يعتمد عليها في إبداء رأيه الفني ومن هذه الصعوبات

- عدم صحة وكفاية النظم المحاسبية المستعملة .
- عدم التعاون من قبل الموظفين لأنهم ينظرون لعملية التدقيق نظرة خاطئة
- تعقيد العمليات التي يقوم بها المدقق .
- الاستمرار في تصعيد نسبة الاعتبارات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية ، وكثرة الأخطاء والتلاعبات [1].
- إجراءات جمع أدلة الإثبات : تتمثل في أربع إجراءات أساسية يمكن بواسطتها جمع الأدلة وهي كالتالي :
  - الفحص

[1] أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الحديث للحسابات ، دار الصفاء ، الأردن ، ط 01 ، ص 1999 ، ص 288

- الملاحظة
- المصادقات
- الاستعلام والاستفسار

يمكن للفحص أن يأخذ أشكال عدة ، فمثلا يتم فحص معدات وآلات العميل للتحقق من وجودها ، وبفص المخزون لمعرفة حالته المادية للمساعدة على تقويمه بشكل صحيح ، على أن الفحص غالبا ما يستخدم بشكل مرتبط بالأدلة المستندية .

حيث تتحدد قوة الدليل المستندي في :

أ مصدر أو منشأ المستند .

ب ما إذا كان المسند قد أرسل مباشرة للمدقق

المطلب الثالث : علاقة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية :

تنحصر علاقة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية في ثلاثة عناصر أساسية وهي مسؤولية الإدارة اتجاه أنظمة الرقابة الداخلية ، مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية ومسؤولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية .

4- مسؤولية الإدارة تجاه أنظمةالرقابة الداخلية :

تستعمل الإدارة مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية (الغبط الداخلي) ، والمحافظة عليه حيث تبين هيئة البورصة الأمر بأن تعميم وتنفيذ وتقويم هذا النظام هو التزام هام يقع على عاتق الإدارة والغاية من ذلك هو تزويد المساهمين بتأكيد معقول ومنطقي بأن المؤسسة تقوم بمراقبة الرقابة الداخلية ، للتأكد من أنه يحقق الاهداف المرجوة وكذلك تعديل بعض الإجراءات الرقابية المستخدمة .

فالرقابة الداخلية تعتبر جزء من العمل الإداري للمؤسة ويعمل بشكل مستقل عن التدقيق الداخلي ، وعليه لا يمكن أن يحل مهمة التدقيق الداخلي .

5- مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية :

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها ، حيث نصت معايير المهنية للتدقيق الصادرة عن معهد التدقيق الداخلي في أمريكا ، على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحصا وتقويما إضاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة والحكم على درجة متانتها .

للوصل إلى عمل مهني فعال وذو كفاءة يتطلب فهم نظام الرقابة الداخلية وذلك يتم إلا باتباع الخطوات التالية :[1]

7- فهم نظام الرقابة الداخلية .
8- التوثيق في أوراق العمل ، هيكل النظام الرقابي ,
9- تقرير (تحديد) مستوى) مخاطر الرقابة ، المتوقعة من قبل المدقق ، أي تحديد الحد الأعلى المقبول من قبله
10- عمل اختبار (فحص) النظام الرقابة الداخلية وإعادة تحديد مستوى مخاطر الرقابة
11- توثيق مستوى مخاطر الرقابة
12- تصميم التدقيق التفصيلي.

6- مسؤولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية :

إن نقطة البداية التي ينطق منها عمل المدقق الخارجي هي تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية ، وهو الأساس الذي يملي عليه برنامج التدقيق في تحديد نسبة الاختبارات والعينات

وعليه كلما كان نظام الرقابة الداخلية متينا ، كلما زاد اعتماد المدقق على أسلوبه في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات وعلى حجم العينة المختارة .

المطلب الرابع : تقرير مدقق الحسابات :

[1] محمد تهامي ، القاهر ، مرجع سابق ، ص 142

إن إبداء أي رأي حول عدالة القوائم المالية ، يعني أن المدقق لا يضمن أو يشهد بدقة ويصدق القوائم المالية ، بل إن رأيه في عدالة القوائم المالية يتفق مع طبيعتها مع العملية المحاسبية المقبولة عموما ، وتسد في تحديد قيمتها إلى أحكام شخصية مستمدة من المبادئ المحاسبية .

3- عناصر التقرير : تضمن المعيار الدولي رقم 13 ، العناصر الأساسية لتقرير المدقق التالية ، ومادة ماتكون كالتالي :

أ- عنوان التقرير : يجب أن يكون تقرير المدقق عنوان مناسب ويفضل استخدام مصطلح مدقق مستقل في العنوان ، وذلك للتمييز بين تقرير المدقق والتقارير التي يتم إصدارها من قبل جهات وهيئات أخرى مثل موظفي المؤسسة أو مجلس الإدارة ، أو من قبل مدققين آخرين غير خاضعين لنفس الشروط الملزم بها المدقق .

ب- توجيه التقرير : يجب أن يوجه التقرير بشكل مناسب بحسب ما تطلبه شروط الارتباط ، والأنظمة المحلية وعادة يوجه التقرير إلى مساهمي الشركة أو مجلس إدارة الشركة التي يتم التدقيق فيها .

ج- الفقرة الافتتاحية : يجب تبيين في التقرير بأن إعداد القوائم المالية هو من مسؤولية إدارة المؤسسة ، وأن دور ومهمة المدقق تكمل في إبداء رأي فني بعدالة القوائم فقط .

4- أنواع التقارير : نتيجة اختلاف النتائج التي يتوصل إليها المدقق خلال قيامه بعملية الفحص ، يعني وجود أنواع متعددة من التقارير ولقد جرى العرف على إصدار اربع أنواع من الآراء في تقرير مدقق الحسابات .

إن تعدد أنواع التقارير في إبداء الرأي يتفق تماما مع المفاهيم التي تحكم معايير التدقيق المتعارف عليها وكذلك معايير التدقيق الدولية ، والتي تشير بطريقة مباشرة ، إلى هذه الأنواع ، حيث كلها تنص على إبداء رأي ، في

القوائم المالية كوحدة واحدة بالإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وتوضيح خصائص الخدمة التي يقوم بها المدقق في التقرير .[1]

أ-التقرير النظيف : يطلق عليه اسم التقرير المطلق ، أو التقرير غير المقيد بتحفظات أو بدون تحفظات .

حيث يبين هذا التقرير أن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج العلميات والتغيرات في المركز المالي .

ويشير أيضا ضمنيا أنه تم تحديد تأثير التغيرات في المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية.

ويعد هذا التقرير من أكثر تقارير إبداء الرأي قبولا من وجهة نظر المشروعات التي تخضع قوائمها المالية للتدقيق.

يتم إصدار تقرير نظيف في حال الشك باستمرار المشروع ولكن المعيار الدولي رقم 13 ، اشترك أن يكون الإفصاح كافيا في القوائم المالية وفي هذه الحالة يعدل المدقق تقريره بإضافة فقرة تأكيدية للتقرير ، تسلط الضوء على مشكلة استمرار المشروع وتشير إلى إيضاح في البيانات والقوائم المالية بين الأمور التالية :

الأسباب التي أدت إلى ظهور الشك حول الاستمرارية الشركة في المستقبل.

إذ هناك شك جوهريا في قدرة الشركة على الاستمرار وأنها قد لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو تحقيق أصولها.

الإيضاح بأن القوائم المالية ، لا تشتمل أي تعديلات متعلقة بتحصيل أو تستضيف مبالغ الأصول والخصوم والتي قد تكون ضرورية.

ب التقرير المتحفظ : قد لا يتمكن المدقق من إبداء رأي نظيف لدى وجود إحدى الحالات التالية ، والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية

[1] جورج دانيال غالي ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة ، الدار الجامعية ، لبنان ، الطبعة 01 ، 2001 ، ص 330

- هناك تحديد لنطاق عمل المدقق.
- هناك عدم اتفاق مع الإدارة حول القوائم.

ويتم إصدار الرأي المتحفظ عندما يقرر المدقق بأنه من غير المناسب إصدار رأي غير متحفظ ، وفي الوقت نفسه لا يكون تأثير عدم الاتفاق مع الإدارة أو تحديد نطاق التدقيق جوهريا وشاملا ، لدرجة تنطلي حجب الرأي أو رأي معارض ، ويتم التعبير عن الرأي المتحفظ بكلمة " استثناء " لتأثير الأمور التي تتعلق بالتحفظ.

يجب على المدقق أن يحصل على قوائم وأدلة إثبات كافية وملائمة للتحقق من مايلي:

إن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على تحريفات أو تضليل.

- إن الأرصدة الختامية للفترة السابقة تم تدويرها بطريقة صحيحة للفترة الحالية ، أو أنه قد تم تعديلها إذ اقتضىت الضرورة
- الثبات في اتباع السياسات المحاسبية المطبقة في الفترة السابقة

ج التقرير المعارض (السالب) : يطلق عليه اسم التقرير المعارض أو العكسي ، ويصدر المدقق عادة في الأحوال التي تمثل فيها القوائم المالية ، نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلا عادلا ، طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما ، ولإصدار هذا التقرير يجب أن تكون التحفظات على الأدلة والبراهين اللازمة لتبرير الرأي المعارض ، وكذلك يجب أن تكون لديه تحفظات ذات أهمية تتعلق بمجال التدقيق ونطاقه.

ويكون التقرير المعارض من أربعة فقرات ، الأولى ، التمهيدية والفقرة الثانية ، تغطي نطاق التدقيق ، حيث تشابه عبارات هاتين الفقرتين مع فقرات التقرير النظيف ، وفقرة إيضاحية تحتوى على أسباب الرأي المعارض مع بيان تأثير هذه الأسباب في القوائم المالية ثم فقرة الرأي التي تنص فيها على أن القوائم المالية لا تمثل المركز المالي للمشروع .

د- عدم إبداء الرأي (حجب الرأي) : يتم عادة إصدار تقرير عدم إبداء الرأي في الأحوال التي لا يتمكن فيها المدقق من تطبيق إجراءات التدقيق التي يرى ضرورة استخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه الفني في القوائم المالية .

من أهم أسباب عدم إبداء رأي نذكر :

- وجود تحديد جوهري لنطاق التدقيق (صعوبات ، ظروف)
- وجود حالة من عدم التأكد غير الاعتيادي حول مبلغ عنصر معين أو نتيجة)

ويتكون من التقرير من ثلاث فقرات : الفقرة الأولى تبين تعيين المدقق للقيام بعملية التدقيق ، الفقرة الثانية توضح الأسباب التي حدث للمدقق إلى عدم إبداء الرأي ، ثم الفقرة الأخيرة التي يتم فيها حجب الرأي [1]

[1] مرجع سابق ، ص 340

الشكل رقم (1-2) : أثر الأخطاء أو التقصير وأهميتها النسبية على نزع الرأي الذي يصدره المدقق:

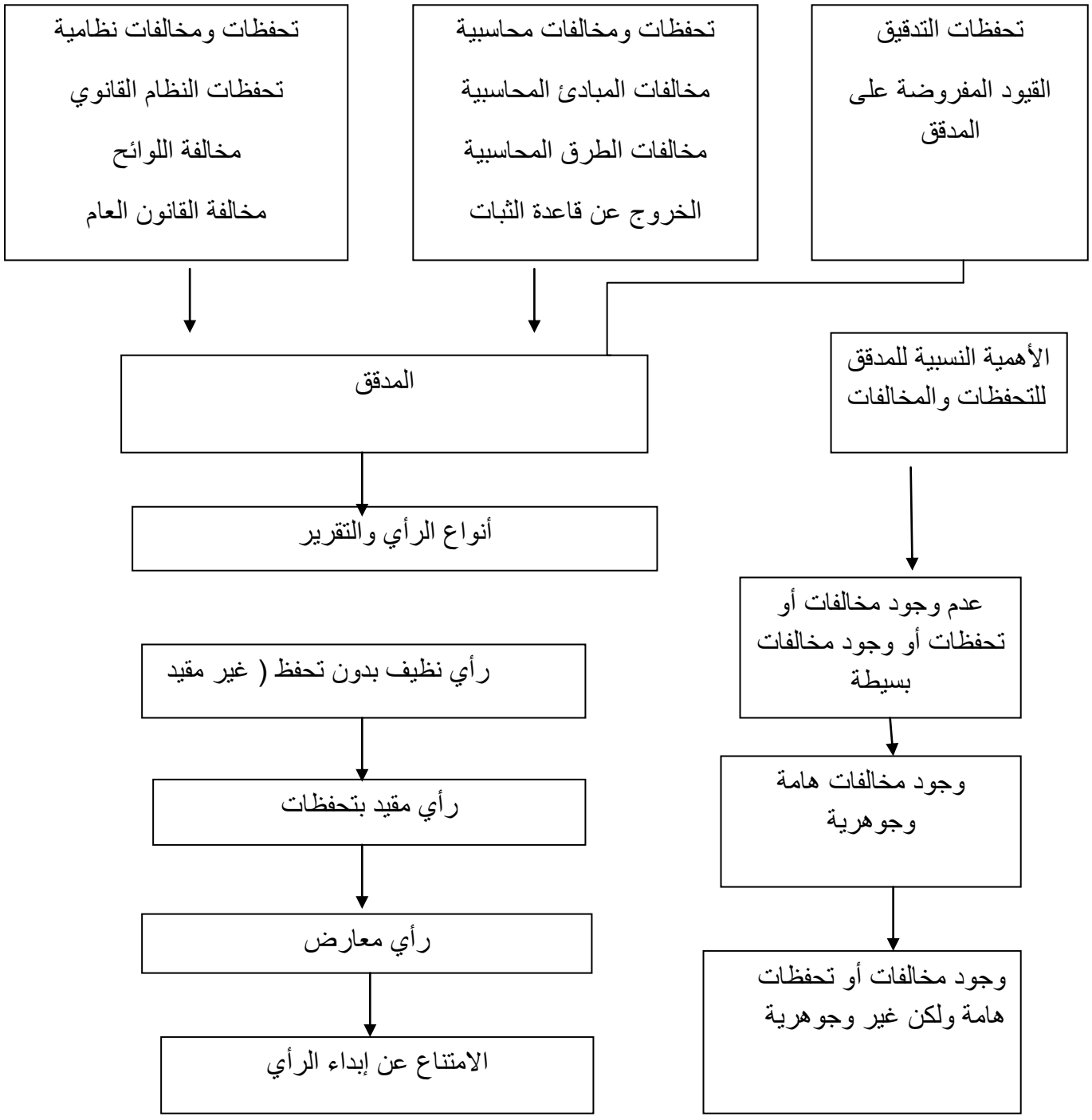

ـ المصدر : محمد السيد ، سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 320.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا إلا إن التدقيق هو عبارة عن الدراسة الانتقادية لنظام الرقابة الداخلية المعمول به في المؤسسة من طرف مهني مستقل ,و ذلك بهدف تقديم رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية و التي يتم إعدادها من طرف إدارة المؤسسة , و قد زاد اهتمام التدقيق و هذا نظرا للدور الذي يلعبه و الفائدة التي يعود بها .

و نجد إن التدقيق له عدة أنواع و هذا نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر له منها و نظرا لاختلاف أنواعه إلا إن نجد لكل نوع معيار و قواعد تحكم ممارسته و التي يجب احترامها و تطبيقها عند ممارسته عملية التدقيق, فالمدقق يستهل مهنته بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق , وهذا حتى يستخرج نقاط القوة و الضعف لهذا النظام

و بجمع أدلة الإثبات الكافية و المقنعة حتى يبدي برأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية.

مقدمة الفصل الثاني

المؤسسة دوما ما تكون تسعى في تحقيق أفضل مكانة اقتصادية و الرغبة في الاستمرارية ,سواء أمام الملاك أو المسيرين أو العملاء ....وحتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم أكثر بتحسين أدائها بالكيفية التي تستطيع إن تتفوق بها عن المنافسين , فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة

و نعني بالأداء ليس المالي فقط بل الأداء البشري و التجاري...و حتى تضمن المؤسسة أداء

جيد فهي تمارس الرقابة في مختلف مستوياتها التنظيمية . حيث أصبح للتدقيق دور هام و فعال في تحسين و تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة .

و للتعرف أكثر على الأداء و لتحديد دوره في تحقيق أهداف المؤسسة , فاننا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

ـالمبحث الأول:و الذي كان بعنوان مفاهيم عامة حول الأداء والـأداء المالي, والطي سنتعرف فيه على مفهوم الأداء و العوامل المؤثرة فيه و مفهوم الأداء المالي وأهميته.

ـالمبحث الثاني:التطرق إلى ماهية تقييم الأداء المالي من خلال التعرف على تقييم الأداء المالي , معاييره و أدوات تقييمه.

ـالمبحث الثالث:دور التدقيق في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة , و ذلك من خلال التعرف على دور التدقيق الداخلي و الخارجي في تحقيق فعالية الأداء المالي في المؤسسة .وكذلك أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء والأداء المالي :

يخص موضوع الأداء في المؤسسات اهتمام الباحثين والممارسين سوءا على المشرب الكلي أو الجزئي وهذا يرجع إلى آن قياس الأداء الجيد هو مقياس للنجاح ، والأداء يعتبر قاسم مشترك لجميع الجهود المبذولة من قبل الإدارة ، حيث سنتناول في هذا المبحث مفهوم الأداء ، وأنواع العوامل المؤثرة فيه ....

المطلب الأول : الأداء ضمن المعطيات التاريخية

يمكن النظر إلى المؤسسة على أنها تحالف لعدد من الأطراف، حيث يسعى كل طرف من هذه الأطراف إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف من خلاله تعامله مع هذه المؤسسة ، ويعتبر كل هدف أو مجموعة من أهداف أطراف التعامل بمثابة التزام على المؤسسة يجب عليها الوفاء به . ومن بين أكثر أطراف التعامل أهمية هو الزبون ، عن طريق العلاقة التي تربط عرضها (منتجات أو خدمات) مع الطلب (الاحتياجات) ، وفي ظل المعطيات الجديدة ومن هذه النظرة ، نستطيع استنتاج ثلاثة مراحل كرونولوجية بالنسبة للأداء:[1]

الفرع الأول : مرحلة الطلب أكبر من العرض :

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين هما :

1- في سنوات الخمسينيات " أنتج ثم أبيع "

تتميز هذه المرحلة بأنها ذات نمو قوي ، ونشاط المؤسسة كان موزع بين وظيفتين هما وظيفة الإنتاج ووظيفة البيع ، فالإنتاج مسير من منظور اهتلاك الآلات ، والكميات المنتجة محددة ليس عن طريق التسوية بين تكاليف التخزين والإنتاج (أي عند بداية نفاذ المخزون نقوم بالإنتاج) ، في هذه المرحلة كان الأداء مرادف للإنتاجية ، ويتم تقييمه من الناحية المالية فقط عن طريق وسائل حسابية واقتصادية ، وآليات تحسين

[1] قديد فوزية ، المورد البشري ، وتحسين أداء المؤسسة ، دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر ، 2005 ، 2006 ، ص ، ص 11-12

الأداء مسيطر عليها ، وكان الأداء الكلي للمؤسسة يمثل التجميع البسيط للأداءات الجزئية .

2- في سنوات الستينات " أنتج ما سوف يباع "

نظرا التحولات الجديدة التي عرفتها البيئة حاولت المؤسسة من تحسين أدائها ، والمحافظة على زبائنها من خلال تلبية رغباتهم واحتياجاتهم ، حيث شهدت المؤسسة خلال هذه المرحلة على تنويع المنتجات وإنشاء ورشات متخصصة ، وتم اختراع وسائل معلوماتية ، ولكن رغم كل هذه التطورات مازال الأداء مرادف مرتبط بالإنتاجية وامتد إلى الوظيفة التجارية.

الفرع الثاني : مرحلة التوازن بين العرض والطلب :

خلال سنوات الثمانينات أصبح الأداء أكثر تعقيدا نتيجة لتعدد المؤسسات في مجالات مختلفة وظهور المنافسة ، حيث أصبحت مؤسسات تبحث عن حماية حصتها السوقية وذلك من خلال اهتمامها : ب معايير اختيار وجلب الزبائن ، التسويق ، الإعلان والتحديد ...الخ ، وتظهر وظهر مصطلح جديد ألا وهو المرونة ، بالإضافة إلى تطور وسائل المعلوماتية التي بسطت من استعمال التقنيات المحاسبية والموازنة والتي كانت حكرا على الخبراء.

هذه التكنولوجيا التي أدت من ناحية إلى خلق استخدامات جديدة للمنتجات وفتح العديد من الأسواق ومن ناحية أخرى إلى تقادم الكثير من المنتجات . في هذه المرحلة كان يتم تقييم الأداء عن طريق مقارنة ما هو مخطط وما هو محقق فعلا ، وبذلك اتجهت المؤسسات نحو تقنيات الكمية للتسيير وصارت تنتج لكي تضمن نتيجة إيجابية في نهاية الموازنة المحاسبية ، وقد احتل المورد البشري دور مهم كمحدد لأداء المؤسسة في هذه المرحلة [1].

قديد فوزية,المورد البشري و تحسين اداء المؤسسة, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم المالية , تخصص إدارة الأعمال وجامعة الجزائر .2006/2005

الفرع الثالث : مرحلة العرض أكبر من الطلب

وتنقسم هذه المرحلة إلى :

1- سنوات التسعينات " أنتج ما هو مباع أصلا "

في هذه المرحلة أصبحت العوامل المفروضة من السوق تجعل التقديرات الموضوعة من طرف المؤسسة ليست لها مصداقية ، وتوقع الاستهلاكات من منتجات المؤسسة من طرف المستهلكين أصبح تقريبا عشوائيا ، وأصبح تقييم استراتيجية كل إنتاج تقيم في مدى قدرتها في التحكم في الحجم ، الآجال ، النوعية والتكلفة ، وبالتالي أصبح الأداء يقاس على نوعية هذا الرباعي. أما التنظيم في المؤسسة فقد أصبح أكثر ترابطا وأكثر اتصالا وهذا بفضل وسائل المعلوماتية المتوفرة ، وهذا ما أدى إلى ظهور فلسفة التسيير بالمشاريع كوسائل لتحسين الأداء.

2- ما بعد سنوات التسعينات : أنتج وأقدم خدمة في الوقت المناسب والحقيقي للإجابة على تقلبات السوق "

ازدادت حجم الضغوطات التي تتعرض لها المؤسسة ، وهذا بسبب عدم استقرار البيئة الخارجية للمؤسسة ، حيث يجب على هذه الأخيرة أن تكون قادرة على التأثير على بيئتها الخارجية وأن تتأثر بها ، حيث انصب اهتمامها بتحسين الأداء من ناحية الاستراتيجية والمنافسة وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم " إعادة هندسة العمليات " ، أي يجب التحقق من ملائمة العمليات قبل البحث عن تعظيم وتحسين التسيير ، مع زيادة الاهتمام برضا الزبائن ، الجودة والقيمة مع المحافظة على علاقاتها بزبائنها لمدة طويلة بالإضافة إلى بناء تحالفات استراتيجية وشبكات الأعمال والاندماجات والاهتمام بالتسويق الإلكتروني.

[1]قديد فوزية,المورد البشري و تحسين اداء المؤسسة, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم المالية , تخصص ادارة الاعمال وجامعة الجزائر .2006/2005 ص56

من خلال ما سبق يظهر تاريخيا أن مفهوم الأداء تطور واختلف من مرحلة لأخرى وارتبط من مرحلة لأخرى وارتبط بعوامل مختلفة ومتنوعة ومتداخلة فيما بينها.

المطلب الثاني : مفهوم الأداء ، أنواعه والعوامل المؤثرة فيه :

من الصعب إعطاء تعريف بسيط ومحدد للأداء وهذا نظرا لاستخدامه على نطاق واسع في ميدان الأعمال هذا من جهة ، ولتعدد الزاوية التي ينظر إليه من جهة أخرى.

والأداء يتنوع لعدة أنواع لكن رغم ذلك إلا أن مجموعة العوامل التي تؤثر على كل هذه الأنواع واحدة.

الفرع الأول : مفهوم الأداء :

إن الأداء ينتمي إلى عائلة المصطلحات المتعددة المعاني وكما تسمى : " بالكلمات الحقائبية "

Les mots valises أو الكلمات الاسفنجية les eponges ويقصد بها أنها قد تتوافق مع كلمات كثيرة كما أنها تحمل تفسيرات واسعة ، هذا ما بين فكرة الأداء تبقى غامضة بفعل استخدامها في عدة ميادين :

سياسية ، اجتماعية ، وإدارية في ميادين الممارسة فأنه مفهوم متعدد الأبعاد يطابق عدة معاني ، ومع ذلك نحاول في هذا الفرع تحديد تعريف للأداء وتحديد الخصائص التي يتميز بها .

1- تعريف الأداء :

يعود الأصل اللغوي لتعريف الأداء إلى كلمة الإنجليزية (to performe وتعنى أنجز عملا ضخما ، قام بوظيفة أو مهمة معينة ، أدى واجبا .

يعرف الأداء في مجال التسيير بأنه " تحقيق الأهداف التي سطرتها المؤسسة "[1]

[1] حمزة محمود الزبيدي ,التحليل المالي تقييم الاداء و,التنبؤ بالفشل ,مؤسسة الورق, سنة 2000ص84.

وعرف الأداء أيضا بأنه عبارة عن " النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية ـ على اختلاف أنواعها ـ والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها.[1]

كما عرف الأداء أيضا بأنه : " محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها كافة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها ، فالأداء هو دالة لأنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من جوانبها المختلفة ، وهو الفعل الذي تسعى أطراف المؤسسة لتعزيزه ، وبالتالي فإن الأداء يعكس نجاح أو فشل المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها .[2]

فقد عرف الأداء بأنه يمثل الثنائية (تكلفة ، قيمة) " فهو يرى أن مفهوم الأداء توسع وذلك بالنظر إلى تعدد وتنوع مجالاته ، فهو يشمل في آن واحد تدنية التكاليف وإنتاج القيمة فحسب رأيه ، فإن المؤسسة التي تحقق المردودية والمتمتعة بأداء عال هي تلك المؤسسة التي تستطيع أن تنجز وتحقق مختلف أنشطتها وأعمالها بكفاءة وفعالية عالية ، أي أنها تتحكم في تكاليفها من جهة ، ومن جهة أخرى تقوم بإنتاج القيمة (تحقق أهدافها) ، إن المؤسسة القادرة على تلبية احتياجات عملائها وإرضائهم (تقديم الخدمة أو السلعة المطلوبة وذات النوعية الجيدة ، تقديم الطلبية في التاريخ المحدد ، القيام بأداء الخدمات المطلوبة في الآجال المحددة ... الخ) ، بدون أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي تتكبدها فحتما هذا سيعود عليها بالخطر خاصة في المدى البعيد ، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تقوم بإنتاج القيمة لكن بالأخذ بعين الاعتبار تدنية التكاليف في كل الأعمال اليومية التي تقوم بها .[3]

والشكل التالي يوضح مفهوم أداء المؤسسة في شكل الثنائية (قيمة ، تكلفة)

[1] وائل محمد صبيحي إدريس ، طاهر محمد منصور الغالي ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، الطبعة 1 ، 2009 ، ص 39

الشكل رقم (2-1) مفهوم الأداء في شكل الثنائية (قيمة ، تكلفة)

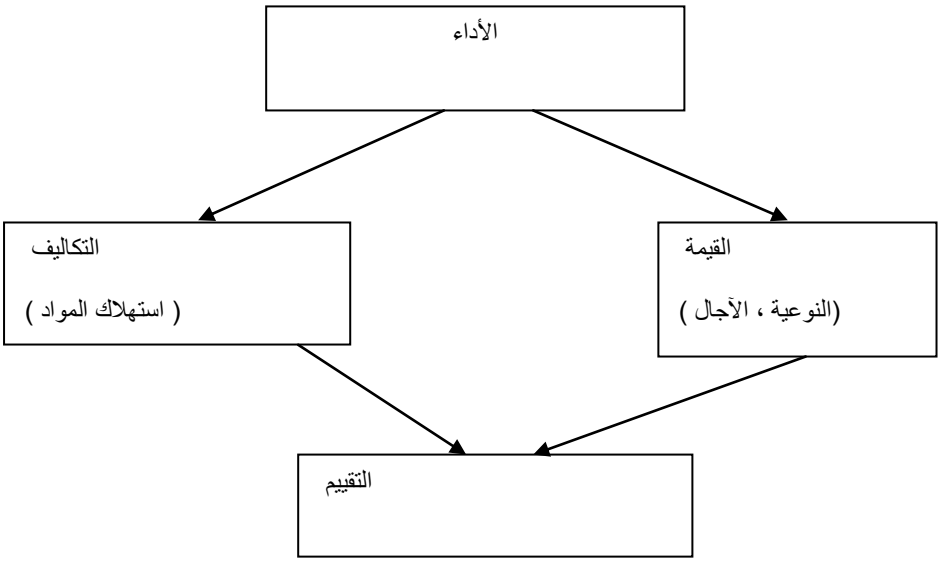

ـ المصدر : من إعداد الطالب,

الفرع الثاني : أنواع الأداء :[1]

بعد أن تطرقنا لمفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب المعايير التالية :

1- حسب معيار الشمولية :

1-1الأداء الكلي : ويتمثل في الأداء الكلي للمؤسسة في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها ،

1-1 الأداء الجزئي : ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

[1] عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، 2000.2002 ، ص ، ص 17 ، 18

2-حسب معيار المصدر :

2-1 الأداء الداخلي : وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية ، والمالية ، والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي ما يلي :

أ- الأداء البشري : وهو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة ، وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

ب- الأداء التنقي : ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

ت-الأداء المالي : ويكمن الأداء المالي في فعالية وتعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2 الأداء الخارجي : هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة ، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده ، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين ، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات ، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ، ويمك توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

3- حسب معيار الوظيفة :

4-1 أداء الوظيفة المالية : يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ، كتحقيق التوازن المالي ، توفير السيولة لتسديد التزاماتها ، وتحقيق المردودية .

2-4أداء الوظيفة الإنتاجية : يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة وبجودة عالية مع تدنية التكاليف

3-4أداء وظيفة البحث والتطوير : يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة منها التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة ، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار،

5-4أداء وظيفة الأفراد ، يتمثل في أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وتمكنه من إنجازه وأداء مهامه بنجاح.

الشكل رقم 1-2 أنواع الأداء :

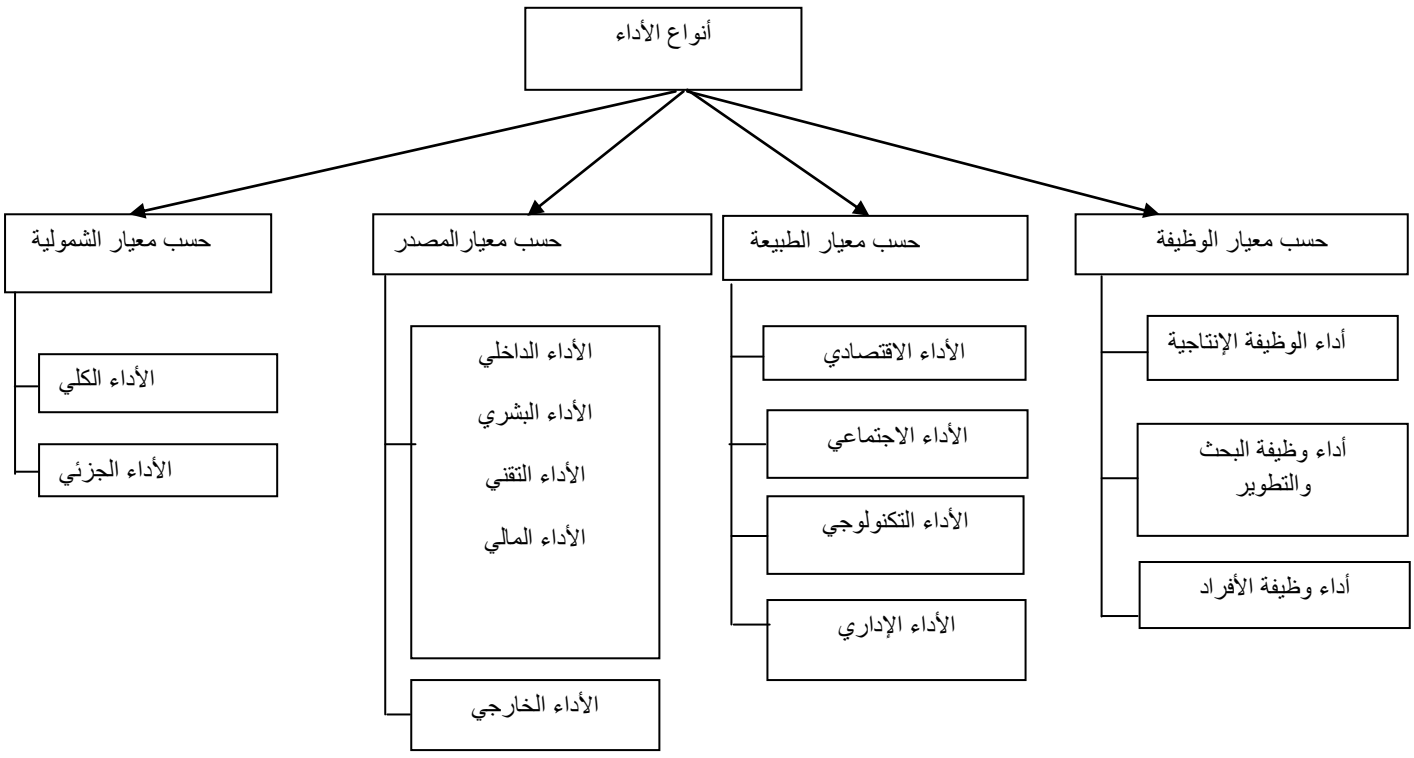

ـ المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء :

يجب أن يأخذ المسئولون في اعتبارهم عند تقييم الأداء لمنظمة ما تشغيل عوامل قد تؤثر في أداء ومن بين تلك العوامل ما يلي :

- الاختلاف الملحوظ في حجم العمل قد يؤثر في الأداء : فالمنظمة التي تعالج حجما كبيرا من العمل قد تحتاج إلى موارد لكل وحدة عمل أقل مما تحتاج إليه أخرى لديها حجم أقل من نفس العمل.
- وجود أو عدم وجود الأعمال المتأخرة قد يؤثر في معدل الإنتاج : إن سبب النقص في العمل المتاح " وقت الانتظار " لدى العاملين انخفاضا في عدد الإنتاج ، وعلى النقيض فإن كثرة العمل المتأخر عن المعتاد يمكن أن تسبب تعجلا ومعدلا أعلى للإنتاج مثل هذا المعدل المتعجل قد لا يمكن تحقيقه دائما ويتولد عنه انخفاض في نوعية المنتج النهائي.
- التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات أثر مباشر على الأداء : يتوقع معدل الغ،تاج على عوامل عدة منها ملائمة الترتيبات التنظيمية والإجرائية فالتعديل التنظيم مثلا الذي يغير من تدفق وتتابع العمل عادة ما يترتب عليه تغيرا في معدل الإنجاز ومكينة العملية اليدوية ترتب ارتفاعا واضحا في معدل الإنتاج وبالمثل فإن اختصار خطوات العمل في عملية ما يقلل من الموارد المطلوبة لإنهاء وحدة العمل.
- الأداء في العمليات المماثلة قد يتباين بحسب التوطن الجغرافي للوحدات من جراء الظروف المحلية : قد تتباين معدلات الإنتاج بسبب الظروف المحلية حتى ولو أدى نفس النشاط في مواطن مختلفة بنفس درجة الكفاءة من ذلك مثل في عملية ينطوي على حصر وتسجيل الأفراد الداخلين والمغادرين لدولة ما حيث هؤلاء الأفراد قابلون للعد قد يتباين معدل الحصر والتسجيل

بحسب ما إذا كان الحصر يتم في الموانئ البحرية أو الجوية أو فقط العبور على الحدود البرية ، فدرجة التفتيش المطلوبة عند كل موطن من هذه المواطن وانتظام تدفق حركة الدخول والمغادرة واختلاف اللغات المستخدمة عند كل مواطن ...الخ ، كلها متغيرات تؤثر على معدل الإنتاج.

- نوعية وحدة العمل قد تفضي إلى معدلات مختلفة الإنتاج : معدلات الأداء كمية بطبيعتها وقد تحتوي على متغيرات عن نوعية العمل المنجز ، وقد تظهر عملية ما مثلا معدلا جيدا للإنتاج لكنها من الناحية النوعية قد تتمثل في أداء رديء.

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل المؤسسات والمنظمات على اختلاف مستوياتها وإمكانيتها هو تحقيق جميع الأهداف التي قامت من أجلها هذه المؤسسة وبمعدلات عالية من الفعالية والكفاءة في العمل وذلك بتوفير الجو الملائم للعمال الذي يحفزهم على أداء تلك الأعمال بفعالية أكبر.

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة : ومنه فإن الأداء يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.[1]

المطلب الثالث : مفهوم الأداء المالي وأهميته :

1-1 مفهوم الأداء المالي :

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية

[1] محمد محمود الخطيب (2009) ، ص 50

وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

ومما سبق فإن الأداء المالي :

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير إلى معاييرها المالية على التقدم والنجاح وغيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل .
- أداة تحفيز للعاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محددة وفترة معينة.[2]
- 2-1أهمية الأداء المالي : تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.[3]

، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح

[1]طاهر منصور ، حسين شحدة ، إستراتيجية التنويع والأداء المالي ،: دراسة ميدانية في منشاة عراقية " ، دراسات العلوم الإدراية ، المجل 30 ، العدد 2 ، 2003 ، ص 296

[2]السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، الطبعة الأولى ، دار المريخ ، للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص 37

والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على :

تقييم ربحية الشركة ، سيولة الشركة ، تطور النشاط ، المديونية ، تطور التوزيعات ، تطور حجم الشركة ، لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي ، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة ، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثماراتها ، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي ، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.[1]

المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي :

إن عملية تقييم أداء ما تعد عملية ضرورية ، وهي مرحلة لاحقة لاتخاذ القرار وخاصة في ما يخص الأداء المالي ، فهو هدف أساسي تسعى المؤسسة لبلوغه.

المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء ، أهميته وأهدافه

ـ الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء :

" هو فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها "

[1] محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص ، ص 60

أو هو " معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة الصناعية ، وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على الوحدة نفسها "[1]

يينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها : " عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار ، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية "[2]

يعرف أيضا بأنه " الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ، ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في بداية فترة زمنية معينة هي السنة في الغالب".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن :

" تقييم الأداء هو عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة ، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات "

ـأهمية وأهداف تقييم الأداء في المؤسسة :

أهمية تقييم الأداء :[4]

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل ، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها،

[1] مرجع سابق ، ص 189
[2] توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد ...لعالم جديد ، دار الفكر العرب ، مصر ، 2004 ، 2003 ، ص 3
[3] فلاح حسن الحسني ، مرجع سبق ذكره ، ص 31

- مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطات تخضع للقياس والحكم.

أهداف تقييم الأداء :[1]

- تحسين الأداء والإنتاجية .
- معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف المنشأة ،
- التغذية العكسية للمنظومات الفرعية ـ أي إدارات المنظمة ـ والنظام ككل للرقابة الوقائية،
- تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة
- تقييم الأداء على مستوى المنظمة مرآة للإدارة العليا،
- التقييم الذاتي للمنظمات،
- توحيد سلوك العاملين تجاه الهدف الموحد،
- تقييم الأداء المؤسسي يعكس للدولة أداء القطاع التي تعمل فيه المنظمات،
- زيادة القيمة المضافة والكفاءة والفعالية التنظيمية،
- يهدف نظام التقييم الأداء المؤسسي تقريب النتائج من التوقعات والتنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات كمحطات إنذار مبكر عند حدوث انحراف ،
- نظام معلوماتي يتعامل بالمعرفة بعد تداولها من خلال مقارنات ونتائج وتحليل.

المطلب الثاني : معايير ومقاييس الأداء المالي :

1 ـ معايير الأداء المالي :

مفهوم المعيار : يعرف المعيار كمفهوم عام كونه أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار ، حكم موضوعي على حالة معينة ، وقد يأخذ أشكالا مختلفة ، فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تغذي بمعلومات إحصائية من واقع المشروع والشركة وعادة ما يركن المحللون إلى المعايير الرياضية.

[1] محمود عبد الفتاح رضوان ، نفس المرجع ص 13-15

إن معظم هذه المعايير تعتمد على القواعد المحاسبية والوثائق المحاسبية والاقتصادية والتقنية ، وإن المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والوثائق الاقتصادية تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في حساب المعايير المستخدمة(المعتمدة) ، فإن الميزانية العمومية والكشوفات المالية التحليلية وحسابات الأرباح والخسائر والمعلومات الاقتصادية كالعرض والطلب والإنتاج والقيمة المضافة تلعب دورا هاما كمقاييس [1].

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي ، فالنسب المالية لا تعنى شيئا في حد ذاتها ، فينبغي مقارنتها بمعايير نسب أخرى ، وهناك عدة معايير للمقارنة ، هي: [2]

أـ المعايير التاريخية : تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة " إذ يمكن للمحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية ، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة ، وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا ، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية .

ب ـ المعايير القطاعية (الصناعية) تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد ، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط ، ويستفاد منها بدرجة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته،

ج ـ المعايير المطلقة : وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية ، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية ، ورغم اتفاق الكثير من

[1] غوالي آمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 16
[2] غوالي آمال ، نفس المرجع السابق ، ص 17

الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسب التداول ...،

د ـ المعايير المستهدفة : هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات و الموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها ، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية ، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.[1]

مقاييس الأداء المالي :

وذلك باستخدام النسب المالية التي هي عبارة عن علاقة بين البسط والمقام ، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العامة وقائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له ، ومن أهم هذه المقاييس : [2]

أـ المقاييس المتعلقة بالربحة (نقطة التعادل) : وهي النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الكلية مع العائد من المبيعات أو يكون حجم المبيعات مساو لحجم التعادل ، وعندما يزيد حجم المبيعات عن حجم التعادل فإن الفرق يسمى ربح أو مردودية وهو مؤشر يدل على زيادة مستوى الأداء ، والعكس هو تكلفة العطالة ، وتفيد نقطة التعادل في تتبع أثر زيادة حجم المبيعات على قيمة الربح أو الخسارة وكذلك مراقبة تأثير زيادة أو نقص التكاليف المتغيرة أو الثابتة ،

ب ـ معدل العائد على الاستثمار : ويمثل نسبة الربح إلى قيمة رأس المال المستثمر وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء وقياس مدى نجاعة القرارات الاستثمارية ،

[1] مرجع سابق ، ص ص 17 ، 18
[2] المرجع نفسه ، ص 18

ج ـ القيمة الاقتصادية المضافة : وهو من مقاييس الأداء المالية الحديثة ، تم تطويره واستخدامه من طرف أحد مكاتب الدراسات الأمريكية .

فمفهوم القيمة المضافة الاقتصادية هي المعيار الأدق تحليلا وتفسيرا وتمثيلا للقيمة ، فاعتمادها للأداء المالي كنتيجة للسياسات التمويلية المزيج التمويلي (يضمن الهيكل المالي رأس المال الرفع المالي ، الوفر الضريبي ، تخفيض تكلفة هيكل رأس المال ، سياسة توزيع الأرباح) ، والتوضيفات المالية للفوائض وهو ما يسمى بالمكون المالي للقيمة

المطلب الثالث : أدوات تقييم الأداء :[1]

ـ االأدوات التقليدية لتقييم أداء المؤسسات :

ترتكز الادوات التقليدية لمراقبة التسيير في متابعة وتقييم الاداء على منطق الأهداف ، حيث تتم تحديد الأهداف ثم متابعتها وتقييم النتائج ، أي أن الرقابة تتم على أساس النتائج ، هذه الأخيرة تترجم في صورة أرقام تعبر عن مدى بلوغ الأهداف أو عدمها ، وتستعمل في ذلك أدوات (متغيرات عامة) ، ومن الأدوات التقليدية لتقييم الأداء هي :

الموازنات التقديرية :

تعد الموازنات التقديرية أداة لتقييم أداء المؤسسات واستخدمت هذه الأداة كأداة للرقابة والتقييم الأول مرة سنة 1912 فهي تعتبر نقطة النهاية لعملية التخطيط ونقطة البداية لعملية الرقابة .

ترتبط هذه الأداة ارتباطا كبيرا بمحاسبة التكاليف لأنها تستعمل التحليل عند المقارنة ، وتعد مراقبة الموازنات أول خطوة نحو متابعة الأداء المالي ومن ثم نحو تسيير الأداء ، وإن كانت اليوم غير كافية في المنطق القيادي ، إلا أنها مثلت ولمدة طويلة قلب مراقبة التسيير.

ـ الأدوات الحديثة لتقييم الأداء في المؤسسات :

[1] الشيخ داوي ، تحليل النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، جامعة الجزائر ، 2009 ، 2010 ، ص 223 ،

ـ لوحة القيادة :

تعتبر لوحة القيادة من بين الطرق الحديثة لقياس الأداء وتنطلق فكرة إعداد لوحة القيادة من تشخيص وضعية المؤسسة ، أي تحديد كافة العوامل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة ، ومحاولة التحكم فيها من أجل تحسين الوضعية العامة.

هي تشخيص دائم في المؤسسة يرتكز على إبراز وضعيتها بصفة منتظمة ودورية ، حيث تظهر المعلومات المتعلقة بالتسيير بواسطة نسب في جداول رقمية أو منحنيات أو رسوم بيانية ، فلوحة القيادة في التسيير موجزة ، معبرة ، يستطيع من خلالها المسير تقديم تسلسل الأحداث ، ويعيد فحص ومواجهة التوجهات وتصحيح القرارات .[1]

بطاقة قياس الأداء المتوازنة :

تعتبر بطاقة قياس الأداء المتوازنة من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية قي قياس أنشطة ومستوى أداء المؤسسة ، وهذا من منطلق أن نجاح المؤسسات يتوقف ـ إلى حد بعيد ـ على قدرتها في قياس أدائها في مجالات (علاقات الزبائن ، الأعمال الداخلية ،... الخ)

وقد بدأ الاهتمام باستعمال بطاقة قياس الأداء المتوازنة إلى أوائل عام 1990 عندما قررت مؤسسة (القيام برعاية دراسة أعدت من طرف المكتب الاستشاري العالمي ، والتي استغرقت لمدة سنة كاملة ،وكانت تهدف إلى تقويم أداء مؤسسة متعددة الجنسيات .

بعد ذلك تواترت الدراسات والأبحاث العلمية حول " بطاقة قياس الأداء المتوازنة " مما دفع للفت الأنظار إلى أهمية هذه الطريقة الحديثة ، حيث تكمن أهميتها في أنها تتيح إمكانية توضيح الرؤية للمؤسسة بشأن كيفية ترجمة استراتيجيتها إلى أفعال ، كما تجدر الإشارة إلى

[1] دادي عدون ، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 178

أن بطاقة الأداء قياس الأداء المتوازنة موجهة على وجه الخصوص إلى المديرية العامة باعتبارها وسيلة قيادة .

المبحث الثالث : مساهمة التدقيق في تحقق فعالية الأداء في المؤسسة :

إن عملية التدقيق تخدم عدة أطراف بأغراضهم المختلفة ، فهي تعتبر بمثابة " ضمان إضافي لمراقبة جودة المعلومات ومن ثم تقليل الخطر [1] ، وتعني بالتدقيق هنا ليس فقط الداخلي أو الخارجي بل كليهما معا ، فصحيح أن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يتم تطبيقهما بطريقتين مختلفتين – وهذا حسب ما بيناه سابقا من خلال إجراء المقارنة بينهما ـ لكننا نشير إلى أهمية التكامل الموجود بينهما .

إن التدقيق الخارجي لم يبقي في شكله التقليدي بل تطور وهذا بفضل المنهجيات الحديثة لممارسة مهنة التدقيق من طرف المدقق الخارجي ، والمقترحة من طرف مكاتب التدقيق الكبري في العالم.

على أساس ما سبق فإننا سنتعرض في هذا البحث إلى :

- دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة.
- أهمية التكامل بين التدقيق الخارجي والتدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة ،
- دور التدقيق الإداري في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة.

المطلب الأول : دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة :

يعتبر التدقيق الخارجي بمثابة جرس الإنذار المبكر للمؤسسات ، كونه يهتم ببيان الانحرافات المالية أو الإدارية ، وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان وموضوعية ، وتدقيق حسابات المؤسسة وتدقيق أنظمتها المالية والإدارية والتحقق من

[1] أحمد لعماري ،مداخلة بعنوان الإصلاح المحاسبي ومهنة التدقيق في الجزائر ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر ، الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، يومي 11 و 12 أكتوبر 2010 ، ص 15

موجوداتها ، فهذا سوف يؤدي لا محالة إلى كشف مواطن الضعف والخلل في إدارة المؤسسة في الوقت المناسب والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره ، وهذا يبين أن بتطبيق التدقيق الخارجي سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة ومزيدا من الحد من الغش والتزوير.[1]

يتمثل المنهج التقليدي في إعطاء الضمان والطمأنينة لمستخدمي البيانات والقوائم المالية ، وهذا من خلال قيام المدقق الخارجي بالتأكد من مدى التزام إدارة المؤسسة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الأساسية لتقويم أداء مؤسسة معينة واتخاذ

وبالرغم من صعوبة التعرف على تفاصيل إجراءات عملية تدقيق الحسابات في ثوبه الجديد باعتبارها من المعلومات السرية الخاصة بكل مكتب مهني ، إلا أن الدراسات والإصدارات المحدودة بهذا الخصوص تشير إلى أن تدقيق الحسابات لم يعد عملية تقتصر على تقييم النظم والمخاطر وتنفيذ برنامج التدقيق الأساسي ، ولم تعد الأساسيات التقليدية لعملية التخطيط واستخدام العينات في تنفيذ إجراءات الفحص والاختبارات التفصيلية تشكل نفس درجة الأهمية التي كانت عليه في السابق ، فالتدقيق الآن أصبح يعتمد بشكل كبير على تقييم فاعلية استراتيجيات وفكر الإدارة وملائمة الأنشطة الأساسية التي تعتمدها مقارنة بالمنافسين ، بالإضافة إلى تقييم النظم والمخاطر وفحص السجلات والقوائم المحاسبية.

المطلب الثاني : دور التدقيق في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة :

لقد كان التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية ، فقد كان اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات يمثل العمل الأساسي للتدقيق الداخلي ، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المؤسسة ، بعدها حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي ، فهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن الأداء في المؤسسة وعن كيفية التنفيذ للأنشطة وذلك من خلال تأسسي برنامج للتدقيق الداخلي من خلال استقلاله التنظيمي . لذلك ظهرت صورة جديدة للمدقق الداخلي تجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم ، فهو ينصح

[1] شوقي جباري ، فريد خميلي ، دور المراجعة الخارجية في إرساء حوكمة الشركات ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر ، الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، يومي 11 و 12 اكتوبر 2010

ولا يأمر ويصلح ولا يفضح ، بل يساعدهم في تطوير وتحسين أعمالهم ، وكذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها.

لقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات ، وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط " تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها ، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها ، ووقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية ، وإنشائي لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج التدقيق .[1]

لقد تطور التدقيق الداخلي بعد عام 2000 ، ليظهر بمفهومه الجديد على أ،ه " نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها ، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر ، الرقابة والتوجيه.[2]

من خلال هذا التعريف نجد أن التدقيق الداخلي هو نشاط تأكيدي لتطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة واضحة ومفهومة ، ويتم التعامل معها بشكل مناسب ، واستشاري لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات.

والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات ، مستقل بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم ، وموضوعي بأداء الأعمال الموكلة إليه ، جميع هذه الأدوات تعمل من أجل إضافة قيمة للمؤسسة من خلال خفض التكاليف واكتشاف موضع الغش ، وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، والعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل والأداء داخل المؤسسة.

[1] خلف عبد الله الوردات ، مرجع سابق ، ص 29
[2] المرجع السابق ، ص ، ص 64-65

خاتمة الفصل الثاني:

ان مصطلح الأداء يعتبر من بين المصطلحات المتعددة المعاني و فهو يشمل الكفاءة و الفعالية و الإنتاجية ,حيث تعددت تصانيف الأداء لتعدد أنواعه إلا انه يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية .....

و من منطلق عبارة ما يمكن قياسه يمكن تحسينه و إدارته فان الأداء يمكن تقييمه وذلك عن طريق استعمال مجموعة من المقاييس و التي تم اختيارها من طرف المقيم و التي يراها مناسبة مع نوع و حجم المؤسسة ,

ومن خلال هذا الفصل توصفنا إلى أن المهتمين با لأداء و الذين لهم دور هام و كبير في تقييمه و تحسينه ينحصرون في مراقب التسيير فقط بل كذلك في المدققين الداخليين و الخارجيين, فالتدقيق له دور هام و فعال في ذلك ,و هذا عن طريق فحصه الدقيق لكل صغيرة و كبيرة في المؤسسة , من أجل الدلال برأي فني محايد من شخص مستقل و كذلك الإمداد الإدارة بالمعلومات و البيانات و الأفكار والاقتراحات التي تساعدها على اتخاذ القرارات السليمة .

مقدمة الفصل الثالث:

الصناعة المصرفية مهنة قديمة ، قامت على أساس خزن القيمة وتحويلها ، ولم يتغير هذا المفهوم رغم مرور مئات السنين عليه ، وكل ما طرأ عليه هو أن تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية بخلق القيمة لعملائها قد أصبحت أكثر تعقيدا من الماضي ، كما هم عملاؤها اليوم ، والذين أصبحوا أكثر دراية ومعرفة للأمور والمنتجات المالية .

فقبل خمسين عاما ، كان من الناس سيصاب بالانبهار إذا ما علموا أن باستطاعتهم أن يذهبوا إلى آلة في زاوية قريبة وبواسطة بطاقة بلاستيكية يمكنهم الحصول على ما يريدون من العملة المحلية . فالجزائر على غرار دول العالم فقد بدأت باستعمال البطاقات النقدية كأداة جديدة وذلك لتداول النقود عبر الموزعات الآلية والمنتشرة الآن في كل أنحاء الوطن على مستوى مختلف المؤسسات البنكية والمراكز البريدية ، فيعتبر بنك التنمية المحلية أول بنك عمومي يقترح خدمة العمليات المصرفية الإلكترونية ، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة المستوى الذي توصل إليه الإبداع التكنولوجي في بنك التنمية المحلية وخدماته الإلكترونية المقدمة من طرفه ، تضمن المبحث الأول عموميات عن بنك التنمية المحلية ,و المبحث الثني تضمن طرق تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول : عموميات عن بنك التنمية المحلية :

المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية :

1- نبذة تاريخية عن بنك التنمية المحلية :

بنك التنمية المحلية عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية أنشأ بموجب المرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 01 ماي 1985 جاءت فكرة تأسيسه آنذاك عن إعادة الهيكلة وتنظيم القرض الشعبي الجزائري cpa.

قد كان إنشاء بنك التنمية المحلية ضروريا للاستجابة لتمويل المؤسسات العمومية المحلية التي كانت تعتبر في نظر السلطات العمومية الطريق الأفضل الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي للبلاد والنهوض بالتنمية المحلية ، قد رافق البنك هذه المؤسسات في نشاطاته المختلة وجعل منها العميل المفضل إذا كانت تشكل 90 % من المحافظ المالية للبنك .

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الدولة بموجب صدور القانون رقم 88/10 المؤرخ في 08 جانفي 1988 المتضمن القانوني التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تغيرت صيغته القانونية ، وأصبح بنك التنمية المحلية شركة ذات رأس مال قدره 500 مليون دج مقسم إلى أسهم (بمساهمة 8 صناديق) بموجب القانون الأساسي المحرر في 20 فبراير 1989 وذلك بعقد توثيقي محرر من طرف الموثق (صحراوي محمد الطاهر)

تم تقييد بنك التنمية المحلية في السجل التجاري لولاية تيبازة تحت رقم 25/89 ، منحها هذا القانون الاستقلالية المالية واستقلالية التسيير وحسب آخر الإحصائيات أصبح رأس مال بنك التنمية المحلية يقدر بحوالي 15800 مليون دينار جزائري .

لبنك التنمية المحلية 12 فرع موزعين عبر كل التراب الوطني ، ولقد تأسس فرع مستغانم سنة 1987 وهو يضم 11 وكالة موزعين على 3 ولايات (مستغانم 4 وكالات ، غليزان 4 وكالات ، تيارت 3 وكالات) ، ويحتل المرتبة الثالثة بعد كل من البنك المركزي الجزائري BCA والبنك الوطني الجزائري . BNA

2 العمليات التي يقوم بها بنك التنمية المحلية :

هو بنك خاضع للقانون التجاري في تنفيذ عملياته المصرفية ، يلخص نشاطه فيما يلي :

- فتح حسابات التوفير والحسابات الجارية وجلب الودائع تحت الطلب ، الودائع لأجل والودائع الإدخارية.
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منح القروض بكل أنواعها قروض قصيرة الأجل فيما يخص تمويل عمليات الاستغلال ، وتقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستثمار ، وذلك لكافة الأشخاص الطبيعيين ، والمعنويين (أفراد ومؤسسات) الذين يمارسون نشاطات اقتصادية معينة.
- تطوير كل العمليات المتعلقة بالقروض الاستثمارية والرهن والضمانات عليها والتكفل بها لا سيما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل ومبالغة الضخمة (كتمويل المشاريع الضخمة والمقاولات)
- تمويل في حدود نشاطه ومهامه ، العمليات التجارية ، وخصم وشراء السندات التجارية والقيم الصادرة من الخزينة العمومية.
- يولي الاهتمام المصرفية في مجال التجارة الخارجية وذلك بتقديم خدمات مختلفة كتمويل عمليات الاستراد والتصدير في مجال التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية وأيضا التحويل الفوري للنقد الأجنبي من بيع وشراء العملات الأجنبية وعمليات الصرف ، فتح حسابات بالعملة الأجنبية ... الخ
- 3 تعريف بنك التنمية المحلية لفرع مستغانم :

يضم بنك التنمية المحلية 13 فرع موزعين عبر كامل التراب الوطني ، ومن بينهم فرع مستغانم الذي تأسس في 01 جويلية 1985 وكان يشمل أنذاك وكالة رسمية بمستغانم وأيضا وكالة غليزان ، تيارت ، واد رهيو ، مازونة ، وسيدي علي ، وفي 12 نوفمبر 1998 ، برز هذا التقييم في الشبكة لفرع مستغانم وذلك بفتح مراكز جديدة لفوج الاستغلال منها وكالة الدهرة ، إضافة إلى عدة وكالات أخرى يعين تادلس ، قصر الشلالة و زمورة ما يمثل 11 وكالة المكونة للفرع الجهوي لمستغانم مقسمة على 3 ولايات كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : مخطط الوكالات للفرع الجهوي لولاية مستغانم

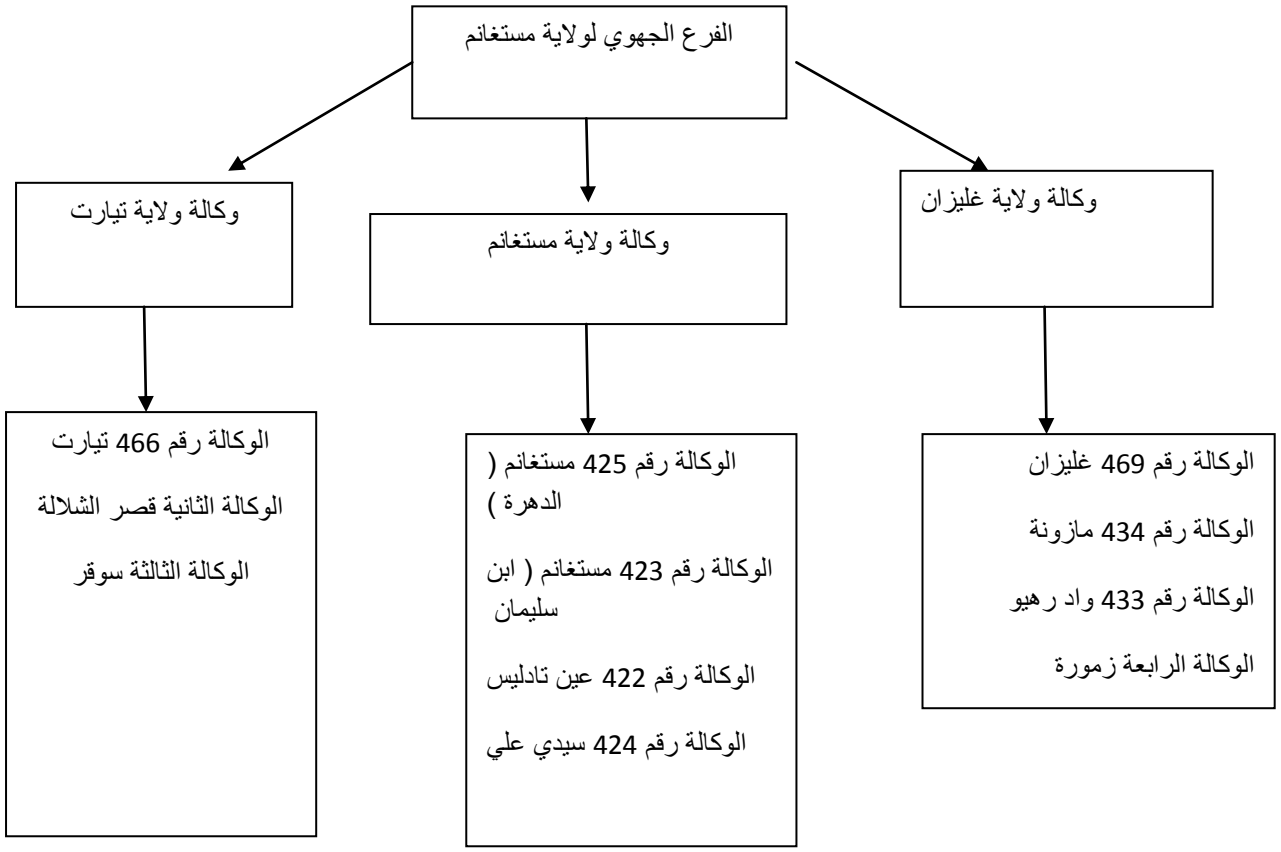

المصدر : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني : الهياكل التنظيمية لبنك التنمية المحلية :

1- مخطط الهيكل التنظيمي لبنك مستغانم :

خلية لمراقبة الداخلية للمسائل المالية ، اليوميات المحاسبية ، التي يتم التسجيل فيها لكل النشاطات اليومية ، السحب ، التحصيل ، الشراء ، تعديل الفواتير ، أما الإدارة فتختص في :

- المحافظة على الأرشيفات
- تموين الوكالة بالوثائق الضرورية التسيير عملها كالشيك ، سند الأمر ، الكمبيالات
- نائب مديرية الاستغلال exploitation
- تكمن مهام الاستغلال على مستوى الصندوق
- رئيس مصلحة الصندوق chef de service de caisse يضم ما يلي :
- مصلحة الإيداع service virment
- فيما يودع الأشخاص أموالهم لدى البنك باعتبار الودائع كدين للبنك مقابل حصولهم على فوائد ، كما يتم فيها التحويل من حساب إلى حساب آخر ، سوءا من حساب إلى مورده أو من بنك آخر إلى حساب العميل .
- مصلحة المحفظة المالية : تهتم بما يلي :
- التحصيل l'escompte : هو نوع من القروض لبعض الأيام ، يستفيد من هذه العملية الذين لديهم ملف قرض لدى البنك ، وقدموا ضمانات ، وتحول قيمة الشيك أو الورقة المباشرة لحسابه .
- مصلحة التجارة الخارجية : service commerce exterieure

هي مصلحة مكلفة بعمليات الاستيراد والتصدير .

مصلحة الدراسات والالتزامات : يكمن دورها فيما يلي :

الـتأكد من أن ملف القرض يتكون من كل الوثائق المطلوبة.

دراسة الملف من الناحية المالية والضريبية.

طلب الضمانات في حالة قبول لجنة القرض للفرع على منح القرض للزبون للإشارة فإن مصلحة الدراسات والالتزامات مكملة لمصلحة الحفظة والتغطية والعلاقة التي تربط بينها هي عملية الخصم ، حيث أن الشخص عند وضعه الشيك ، أو الورقة التجارية لدى مصلحة المحفظة والتغطية تقوم هذه الاخيرة بإرسالها إلى مصلحة الدراسات والالتزامات من أجل الخصم ، باعتباره كنوع من القروض بمعدل فائدة معينة.

مديرية مجمع الاستغلال :

تعتبر وظيفتها من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك ، فتقوم بإعطاء دفع للخطوة التجارية وضبط الإجراءات القانونية وكذا تقويم الأخطار فيما يخص العملاء والشروط المتعلقة بالقروض البنكية .

بناء على ما سبق ذكره فهي تجمع المهمات التالية :

التأكد من صحة البيانات والوثائق المكونة لملف القرض.

مراقبة العملاء واتباع العلاقات مع بنك الجزائر.

اتباع ومراقبة استعمالات القروض الممنوحة وكذا التسديدات .

إصدار وثائق التعهدات وتحضير القروض الممنوحة ومراقبة احترام شروط استلامها.

تطبيق العمليات القضائية (الحجز ، توقيف)

جمع الإحصائيات للهياكل الجهوية والمركزية ، وكذا مساعدة ومساندة الزبائن .

المطلب الثالث : أهداف بنك التنمية المحلية :

تتلخص أهداف البنك حسب قوانين العمليات البنكية وعمليات منح القروض على أشكالها ، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية للجماعات المحلية التي تدخل في إطار المخططات الوطنية الاقتصادية .

أ من الناحية الاقتصادية :

تمويل العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن .

تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ، وهذا بتوسيع نشاط الدورة الاقتصادية في كل القطاعات الصناعية منها والتجارية .

خلق مناصب شغل جديدة ، ناتجة عن الاستثمارات المدعمة بكل الاحتياجات والموارد المالية ، ومن ثم رفع الدخل القومي والفردي الذي ينتج عنه رفع القدرة الشرائية.

زيادة الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد مما يؤدي إلى دعم ازدهار التنمية الاقتصادية للبلاد لا سيما فيما يخص تنمية القطاعات الصناعية وتطويرها.

ب من الناحية الاجتماعية :

التقليل من الآفات الاجتماعية ، وتقديم خدمات صحية إن تعلق الأمر بدعم القطاع الصحي .

محاولة التخفيف من حدة البطالة وامتصاص الفئة العاطلة عن العمل بدعم تشغيل الشباب عن طريق منحهم القروض (مشاريع ENSEJ)

توفير الإسكان والبناء.

الشكل رقم 02 : مخطط مجمع الاستغلال

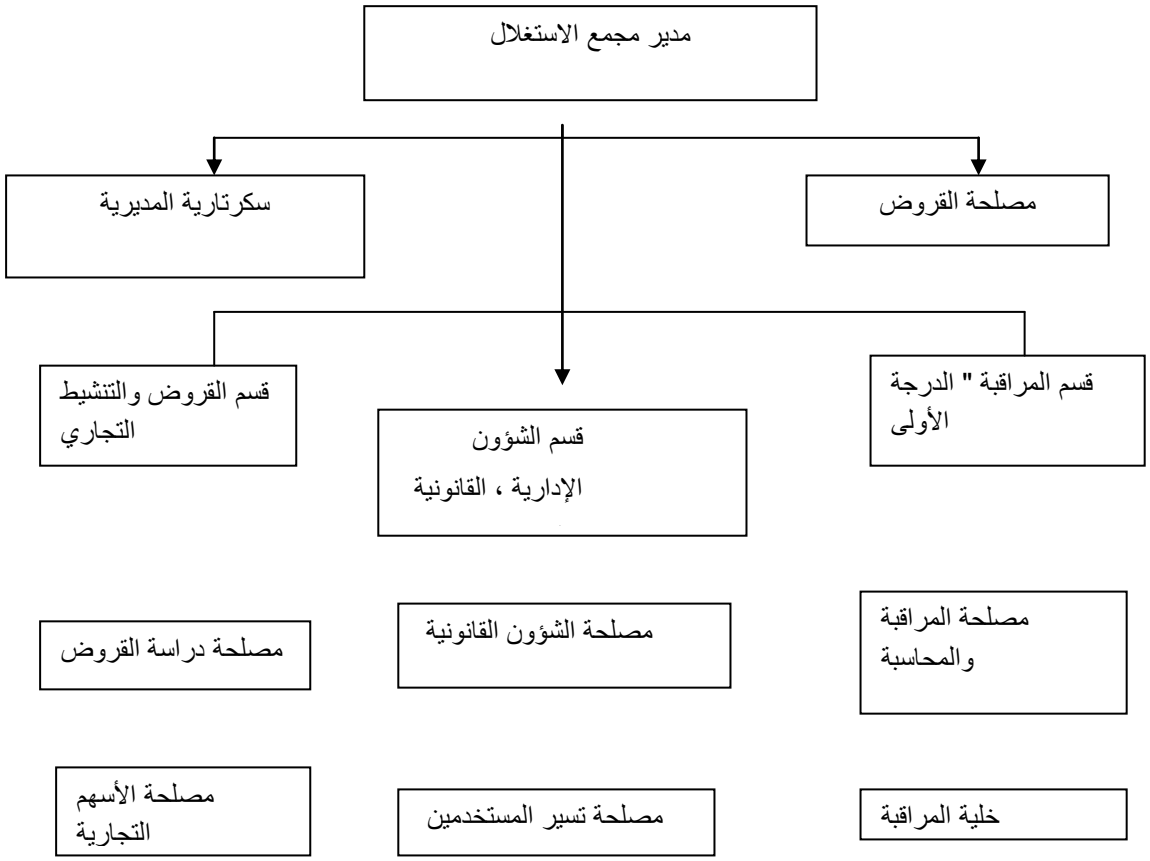

الشكل رقم 03 : مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم

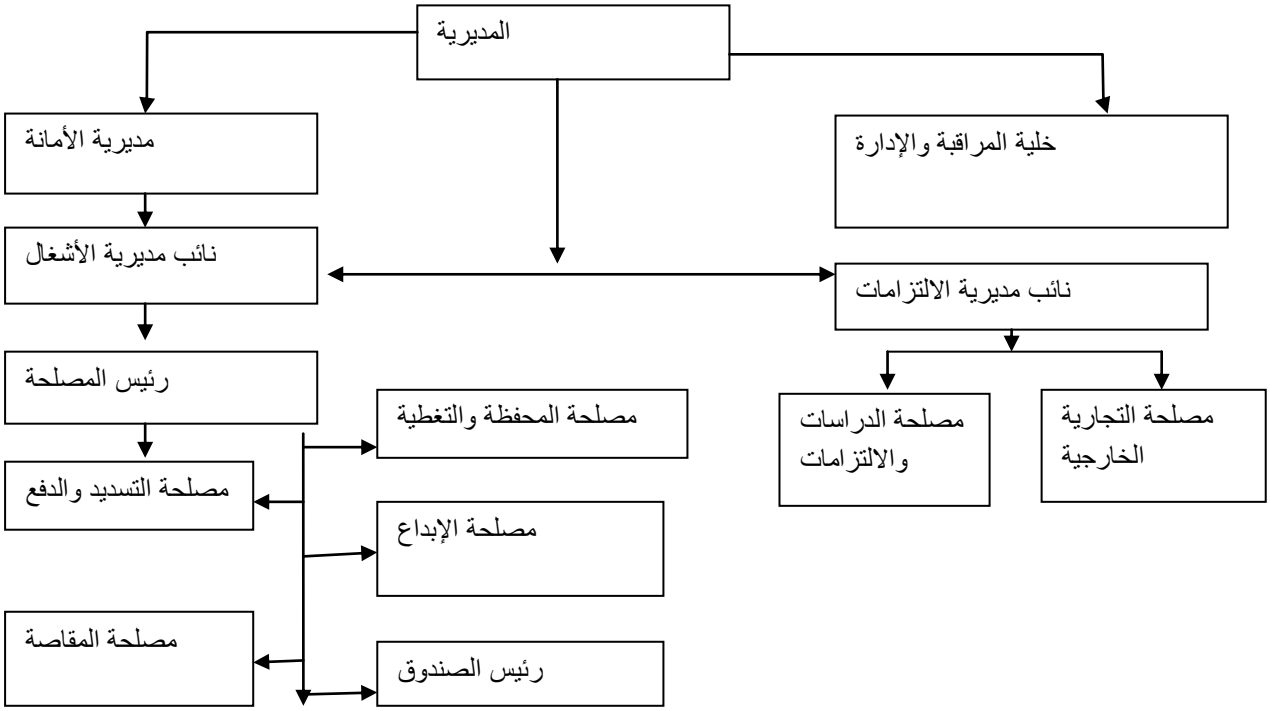

الشكل رقم 03 : مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم

المبحث الثاني: طرق تقييم الأداء المالي.

ا المطلب الأول : تقييم أداء المؤسسة عن طريق التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي للتعرف والتحكم على مستوى أداء المؤسسة واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شراؤها وحجم ونوع من التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك الأصول من أجل تحقيق أهداف المؤسسة .

ـ الفرع الأول : تعريف التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي بأنه " وسيلة تتعلق بدراسة نقاط الضعف للجانب المالي في المؤسسة وهي تهدف إلى مواجهة التهديدات واستغلال الفرص المنبعثة من المحيط المالي سواء الداخلي أو الخارجي "

ويعرف التحليل المالي كذلك بأنه " الأداة التي تمكن من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، والذي في ظله يمكن اتخاذ القرارات المناسبة فهذا التشخيص لا يهدف إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة للفترة الحالية أو السابق فقط ، بل يمكن من خلاله التنبؤ بوضعية المؤسسة في المستقبل فالمتعاملين مع المؤسسة (من بنوك ، مساهمين ,....)

يستعملون التحليل المالي لاختيار مردودية المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح وبالتالي تمكنها من سداد ما عليها من ديون والالتزامات"

ويعرف أيضا التحليل المالي بأنه " ذلك الأسلوب الذي من خلاله يمكن اختبار المعلومة المحاسبية والمالية المتضمنة في القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف المؤسسة والتي يتم استخدامها من طرف مختلف المتعاملين معها والذين يهدفون من خلال استعمال هذه القوائم المالية إلى تقييم أدائها المالي والاقتصادي (المردودية ، مدى ملائمة إجراءاتها التسييرية ... الخ) وقدرتها على السداد (المخاطر الكامنة التي يمكن أن يتعرض لها العاملون مع المؤسسة ، قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ...الخ) وفي الأخير القدرات والثروات المالية التي تتمع بها المؤسسة .[1]

ويمكن استخلاص التعريف الآتي : التحليل المالي هو دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهورها وتفسير ذلك ، للعمل على إيجاد نقاط القوة والضعف للسياسات المالية للمؤسسة ومتانة أو ضعف مركزها المالي .

[1] هيثم محمد الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة 1 ، 2000 ، ص 158

فالقوائم المالية باعتبارها مخرجات النظم المحاسبي تعد بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمؤسسة وتفسيره وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي وسلامته وكفاية الإفصاح المحاسبي وملائمته شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم والعكس صحيح ، فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس أو عن الإفصاح الحسابي) أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية .

ـ الفرع الثاني : تقييم الأداء المالي عن طريق التحليل المالي :

عند تحليل المركز المالي للمؤسسة وعند تقييم الأداء فيها ، يمكن استخدام العديد من النسب والمعايير المختلفة ، ولكن هناك أكثر من طريقة لاستخدام هذه النسب في تحليل عمليات وأنشطة المؤسسة واختلاف نوع التحليل يرجع إلى الغرض المقصود من التحليل فإذا كان الهدف هو مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (سنتين أو أكثر) أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عدد من السنوات فإننا في هذه الحالة نحن بصدد استخدام التحليل المالي الأفقي ويطلق عليه كذلك بتحليل الاتجاهات ، وبتعبير آخر فإن هذا النوع من التحليل المالي يهدف إلى حساب نسبة التغير في بند معين خلال عدد من السنوات وذلك بتطبيق العلاقة الآتية :

نسبة التغير في البند = (قيمة البند في السنة ن – قيمة البند في السنة (ن -1) / قيمة البند في السنة (ن - 1)

أما إذا كان الهدف في التحليل المالي هو إجراء مقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة زمنية محاسبية معينة فإننا سوف نستعمل التحليل المالي الرأسي ويطلق على هذا النوع من التحليل بالتحليل الهيكلي (دراسة هيكلية) فهو يهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة أو مشتركة في أساس معين ، حيث يتم التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من أحد العناصر الهامة.[1]

ومن بين هذه المقاييس والمؤشرات نجد مقاييس ومؤشرات التحليل المالي والتي يمكن حصرها في الأوجه التالية :

1-تقييم الأداء والتمويل : وهي الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين :

[1]أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية مصر ، 2007 ، ص ص 320 ، 329

أ المنظور الثابث ويتحقق في إطار تحليل الميزانية.

ب المنظور الديناميكي والذي يعطي الأولوية لجداول التدفقات هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

المطلب الثاني : تقييم وتحسين الأداء عن طريق أدوات مراقبة التسيير

في البداية نشير إلى أن أدوات مراقبة التسيير عديدة فهي تشمل عل كل الطرق الكمية والكيفية التي تهدف إلى مراقبة تسيير المؤسسة ، لذا هذه الطرق التي سنذكرها ليست سوى جزء صغير من أدوات مراقبة التسيير وليست الأدوات الوحيدة المستعملة في المؤسسة.

1-محاسبة التكاليف :

تعرف محاسبة التكاليف على أنها : " مجموعة المبادئ والمفاهيم والطرق والأساليب والنظريات التي تبحث في متابعة عناصر الإنفاق في أية مؤسسة بغرض قياس تكلفة النشاط والرقابة عليها ترشيد قرارات الإدارة بشأنها ، ويكون ذلك خلال القيام بعملية تسجيل وتبويب وتحليل وتفسير الأحداث التكاليفية بالمؤسسة ككل والمعبر عنها في صورة وحدات نقدية ."[1]

يتوقف نجاح المؤسسة على قدرتها على تكييف عرضها على ما يطلبه السوق ، وكذلك على السيطرة على الشروط الداخلية للاستغلال ، وذلك بمضاعفة الجهود للتنبؤ بالأحداث من أجل التكييف أكثر فأكثر مع السوق أو مع الوضعيات المتطورة باستمرار . إن محاسبة التكاليف تعمل على مراقبة مردودية مختلف الأقسام في المؤسسة ، أو مختلف المنتجات أو مجموعة المنتجات المتشابهة ، وذلك بمتابعة تطور التكاليف مع الزمن ومقارنتها مع المبالغ المحددة مسبقا "

إن معرفة التكاليف يسمح بإدراجها معياريا في التسيير ، أي مقارنة النتائج المحققة بالقيم المعيارية ، فهذه المقارنة تسمح بتحديد الفروقات وتحليلها لاتخاذ القرارات التصحيحية . وبالتالي نجد أن محاسبة التكاليف تهتم بتقديم المعلومات المحاسبية الضرورية للمراقبة الموازنية ، كما يمكن من محاسبة التكاليف في الدراسات والتحاليل التي تساعد على اتخاذ قرارات يتوقف عليها مستقبل المؤسسة ، فكلما أقدمت أي مؤسسة على مشروع ما يتطلب دراسة ملف تجمع فيه المعلومات المحاسبية التي تخص هيكل التكاليف.

تحدث الانحرافات عندما يختلف الأداء الفعلي عن الأداء المقدر ، والهدف من مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المقدر ، ليس تحديد الانحرافات فقط وإنما يتعدى ذلك لتحليلها ودراستها وبالتالي الحصول على

[1] صالح الرزق ، عطا الله بن وراد ، مبادئ المحاسبة ، الإطار النظري والعملي ، دار زهران ، للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1997 ، ص30

المعلومات التي من شأنها أن تقيس كفاءة أداء الأفراد والمؤسسة عامة ، والعمل على تحسين مستويات الأداء مستقبلا ، ويحسب الانحراف عادة بالفرق بين التحقيقات والتقديرات

الانحراف = التحقيقات – التقديرات

نادرا ما يعود الانحراف إلى عامل واحد فقط ، لهذا السبب يتم تقسيمه إلى مختلف الانحرافات المكونة له . تساعد الموازنة التقديرية على تمكين إدارة المؤسسة مباشرة مهمتها بأسلوب " الإدارة بالاستثناء " أي توجه الإدارة انتباها إلى ما هو خارج عن المخطط له تاركة له بذلك الأمور الروتينية التي تسير سيرا طبيعيا من دون أن تضيع وقتها في مباشرة تلك الأمور .

3- لوحة القيادة :

تعرف لوحة القيادة بأنها : " عبارة عن نظام معلومات يسمح بمعرفة المعطيات التاريخية الضرورية بسرعة ، لمعرفة كيفية سير المؤسسة في المدى القصير ، وهي تسهل كذلك معرفة مستويات المسؤولية في المؤسسة ."

وتعرف أيضا بأنها " عبارة عن مجموعة من المؤشرات والمعلومات الضرورية التي تسمح باستخلاص نظرة شاملة حول المؤسسة ، وتسمح كذلك باكتشاف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة ، وهذا في ظل الاستراتيجية المحددة ، ولوحة القيادة تسمح بإعطاء قراءة موحدة للمؤسسة لمختلف مستعمليها.

وتعمل لوحة القيادة على تحسين الأداء من خلال :

أ . لوحة القيادة هي عبارة عن نظام للإنذار ، فهو يسمح باستخراج الانحرافات الدالة على الحالات الاستثنائية ، وبذلك يسمح للمسيرين بالتركيز على هذه الحالات غير العادية ، وكذلك هذ النظام يقود المسيرين للتفاعل مع التغيرات الحاصلة فهو يسمح لهم بأن يكونوا في أحسن حالة ،

ب لوحة القيادة تسمح بمراقبة الاستقلالية ، وبالتالي تحمل المسؤولية من طرف مختلف المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية ، فهي تسمح بتحديد النتائج المحققة في كل مستوى.

ج لوحة القيادة هي وسيلة للاتصال فهي تسمح بتبادل المعلومات بين المسؤولين ، وبالتالي فهي تعتبر وسيلة لتحسين وتطوير الأداء ،

د مقارنة مستويات الأداء المنتظرة والإنجازات حيث تسلط الضوء على مواطن العجز في الأداء والتي تسعى الإدارة دوما إلى تجاوزها وتحسينها

المطلب الثالث : تقييم الأداء باستعمال بطاقة الأداء المتوازن BSC balanced score card

اتجه الفكر الإداري الحديث في ظل تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور السريع في معدلات النمو للصناعة إلى أهمية تقييم الأداء في المؤسسة في ضوء بعد استراتيجي محد ، ولذلك فإن أدوات التحليل المالي التقليدية أصبحت بمفردها غير كافية لإدخال عملية تقييم الأداء في كل من الأجل القصير والأجل الطويل للمخطط الإستراتيجية للمؤسسة ، ولقد حفز ذلك المفكرين في تطوير أساليب تقييم الأداء ومحاولة إدخال البعد الاستراتيجي لها أم لا . ولقد ظهر الاتجاه نحو استخدام الطريقة الانلوسكسونية في تقييم الأداء أو كما تسمى طريقة بطاقة الأداء المتوازن لمواكبة التغيير الواجب إدخاله على النموذج التقليدي للتحليل المالي .

الفرع الأول : تعريف بطاقة الأداء المتوازن :

تعد بطاقة الأداء المتوازن من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس نشاطات ومستوى أداء المؤسسة وإستراتيجيتها الموضوعة ، وعرفت كما يلي :

بطاقة الأداء المتوازن عبارة عن : " مقياس استراتيجي يعمل على تسيير الأداء في المؤسسة ، ليتم في هدي وضوء الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة "[1]

وعرف سنة 1996 م **norton et kaplan** بطاقة الأداء المتوازن بأنها : " نظام يقدم مجموعة من الأفكار والمبادئ وخريطة مسار شمولي للمؤسسات لتتبع ترجمة رؤيتها الإستراتيجية ضمن مجموعة ترابطية من مقاييس الأداء التي لا تستخدم في مجال الأعمال فقط ، ولكن لتحقيق الترابط والتوصل الاستراتيجية بالأعمال ، ولمساعدة التنسيق الفردي والنظمي وإنجاز الأهداف العامة.

وعرف rebinson بطاقة الأداء المتوازن على أنها نموذج يعرض طرقا متنوعة لإدارة المؤسسة لكسب عوائد مرضية من خلال صناعة القرارات الإستراتيجية التي تأخذ بالحسبان الآثار المنعكسة على كل من المحور المالي ومحور العمليات والمراحل الداخلية ومحور التعلم والنمور ، وإن تحليل الأداء وقياسه للمحاور الأربعة المذكورة يعتمد على تحليل وتشخيص مقاييس الأداء مالية وغير مالية لأهداف قصيرة وطويلة الأجل "

[1] سعد صادقي بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، 2004 ، ص 208

وتعرف كذلك بطاقة الأداء المتوازن بأنها : " وسيلة فعالة لتنظيم إدارة المؤسسة واستقرارها في مختلف المستويات ، وهذه الأخيرة تشمل المؤسسة ككل ومختلف مراكز المسؤولية فيها ، ومراكز الأرباح . بالإضافة غلى ذلك فهي تسهل قراءة تقييم الأداء في المؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة خاصة في المدى الطويل."

وفي الأخير يمكن استنتاج التعريف الآتي : " بطاقة الأداء المتوازن هي ذلك النظام الذي يعكس التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل ، المقاييس المالية وغير المالية ، بين قيادة أو اتباع الظواهر والتغيرات ، وبين معايير منظورات الأداء الخارجية والداخلية ، ولذا نقيس بطاقة الأداء المتوازن أداء المؤسسة من خلال أربعة عناصر أساسية :

الجانب المالي ، جانب العمليات الداخلية ، جانب التعلم والنمو وجانب العملاء . "

إن بطاقة الأداء المتوازن تركز على وصف المكونات الأساسية لنجاح المؤسسة وأعمالها ، وذلك بمراعاة الاعتبارات التالية :[1]

1- البعد الزمني :

تهتم عمليات تقييم الأداء بثلاثة أبعاد زمنية هي الأمس واليوم وغدا ، فما تفعله المؤسسة اليوم من أجل الغد قد لا يكون له تأثير حتى حلول بعد غد ، وبذلك يصبح ضروريا مراقبة النسب الرئيسية (مالية وغير مالية) بصورة متواصلة .

2- البعد الاستراتيجي :

تهتم عمليات تقييم الأداء بربط التحكم التشغيلي قصير المدى واستراتيجية المؤسسة الطويلة المدى ، ولهذا لهناك مقاييس تطبق من الأعلى إلى الأسفل وتهتم بتحليل الإستراتيجية العامة وتقييم عمليات التغيير ، بالإضافة إلى المقاييس التي تطبق من الأسفل إلى الأعلى وتهتم بتمكين القادة والعاملين على تعظيم حرية العمل والأداء .

[1] عبد الفتاح عبد الحميد المغربي ، بطاقة الأداء المتوازن ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، بدون سنة النشر ، ص ص 58 -59

3 البعد البيئي :

تهتم عمليات قياس الأداء بكل من الأطراف الداخلية والخارجية عند القيام بتطبيق المقاييس ، ولهذا فهناك المقاييس الخارجية التي تهتم بالعملاء والأسواق ، هذا بالإضافة إلى المقاييس الداخلية التي تهتم بتحسين الفعالية والكفاءة.

إن بطاقة الأداء المتوازن لا تعتمد على تحقيق الأهداف المالية فحسب ، بل إنها تؤكد على الأهداف غير المالية التي يجب أن تحققها المؤسسة وذلك لمقابلة أهدافها المالية.

الفرع الثاني : مكونات بطاقة الأداء المتوازن :

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربعة محاور هي : محور العملاء ، محور العمليات الداخلية ومحور التعلم والنمو ، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-8) مكونات بطاقة الأداء المتوازن :

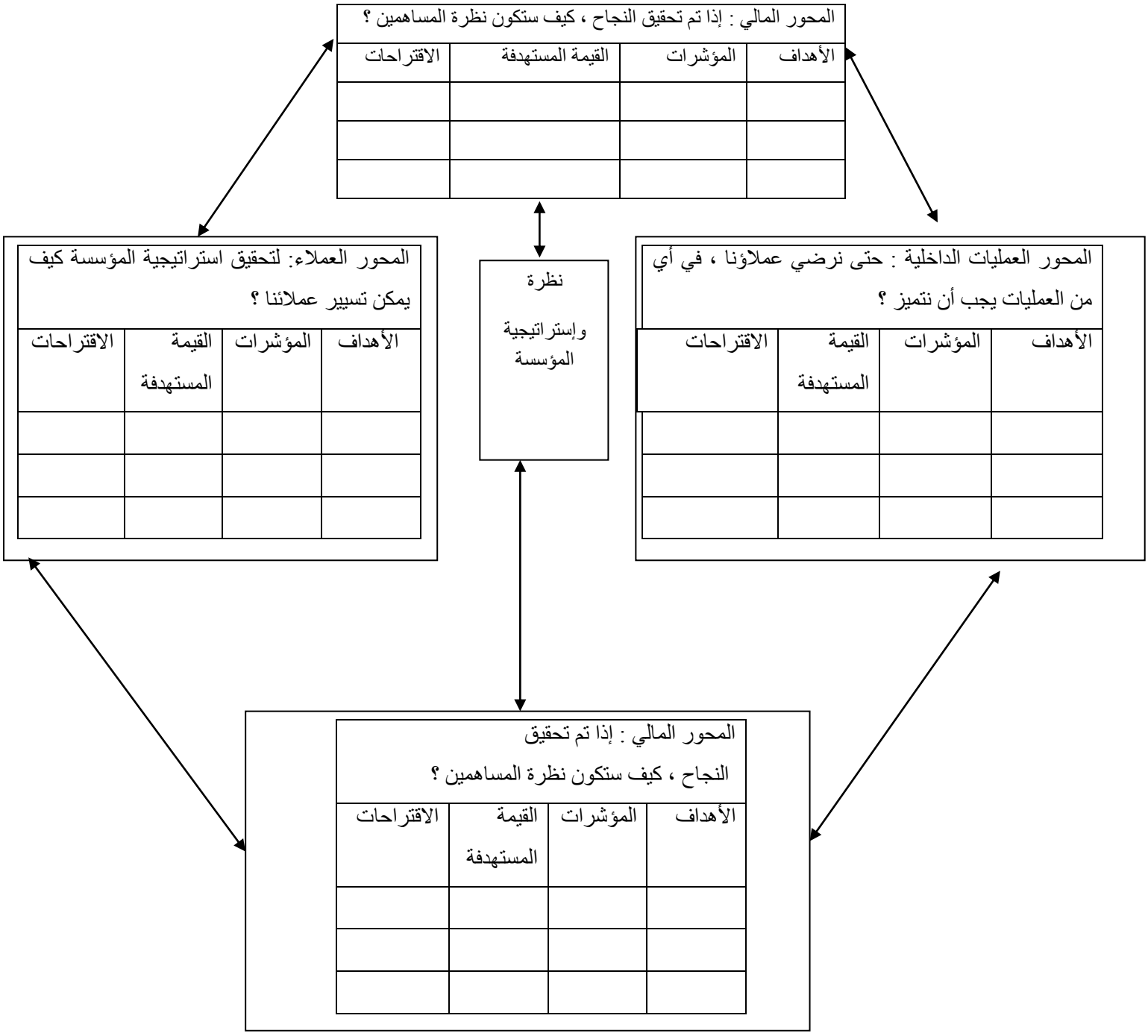

Source : jacques line renaud et Laurent ravignon , pourquoi une perspective apprentissage dans le BSC ? la date de vue 14/02/2011

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال تناولنا لموضوع التدقيق وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية و معالجة الإشكالية التالية ,إلى أي مدى يمكن للتدقيق أن يؤثر على الأداء المالي للمؤسسات حيث حاولنا تسليط الضوء على دور التدقيق في إضافة الثقة و المصداقية على القوائم المالية و منح الضمان لمختلف المتعاملين في المؤسسة التي يتولى تدقيق حساباتها من جهة ومن جهة أخرى في الجوانب غير المالية ,فمن بين هذه الجوانب نجد الأداء بأبعاده

ففيما سبق كان ينظر للتدقيق على انه عملية منظمة تستخدم في اكتشاف الأخطاء و الانحرافات و الغش و التلاعبات التي يتم ارتكابها من طرف المؤسسة وهذا من خلال تدقيق مختلف السجلات و الدفاتر و البيانات المحاسبية و القوائم المالية , و هذا بالدلال عن رأي فني في اتخاذ قرار سليم في المؤسسة ,من خلال الدراسة توصلنا الى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

نتائج الدراسة:

اطهرت الدراسة مجموعة مكن النتائج نذكر منها:

التدقيق عملية منظمة و كافية لتجميع أدلة الإثبات لإعطاء رأي فني محايد من اجل اتخاذ قرارات سليمة و هذا ما يثبت أحقية **الفرضية الأولى** .

الفرضية الثانية :

تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية المرحلة الأولى و الأساسية التي يرتكز عليها المدقق عند قيامه بأداء مهمته ,الفرضية صحيحة لان نظام الرقابة الداخلية يعتبر كوسيلة وقائية يقلل من احتمال وقوع الأخطاء و الانحرافات .

خاتمة عامة

الفرضية الثالثة :

يهدف تقييم الأداء كذالك إلى تحديد نقاط القوة و الضعف و العمل على التغلب على هذه الأخيرة من جهة و من جهة أخرى اتخاذ القرارات اللازمة و الصحيحة, هذا ما يثبت أحقية الفرضية.

التوصيات:

تبين لنا مايلي:

ـ عدم حصرا لاهتمام بالأداء المالي فقط وذلك من خلال عملية تقييمه ,بل يجب توسيع ذلك الأداء غير المالي في المؤسسة و ذلك من خلال القيام بتحسينه الذي سيؤدي حتما إلى تحسين الأداء المالي فالأداء غير المالي يعتبر ركيزة أساسية يبنى عليها الأداء المالي.

ـ ضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية البحث العلمي و إيجاد آلية تنسيق بينها و بين الجامعات بتقديم المساعدات اللازمة للباحث العلمي لانجاز بحثه.

ـ ضرورة الحفاظ على استقلالية المدقق و تأكيد أهمية توافر ما يضمن استقلاله من معايير و قواعد و أنظمة مهنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

° الكتب:

ـ احمد حلمي جمعة,المدخل الى التدقيق الحديث,دار الصفاء ,الاردن, ط 2 سنة 2005.

ـ ادريس عبد السلام,اسيوي المراجعة , معايير و اجراءات, دار النهضة العربية ,ط 1,لبنان,سنة 1996.

ـ أمين السيد أحمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة ،

ـ عبد الفتاح عبد الحميد المغربي ، بطاقة الأداء المتوازن ، المكتبة المصرية ، للنشر والتوزيع ، مصر بدون سنة

ـ عبد الفتاح صحن اصول المراجعة ,الدار الجامعية,مصر,ط1, سنة 2000.

- محمد معمر الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد عمان 2009 ، ص 4
- طاهر منصور ، حسين ، شحدة ، استراتيجية التنويع والأداء المالي دراسة ميدانيننة في منشأة عراقية ، دراسات العلوم الإدراية المجلد ، 30 ، العدد 2 ، 2003

ـ السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، الطبعة الأولى دار المريخ للنشر ، الرياض 2002.

- ردان عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي ، والقيمة في المؤسسة ، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية ، والتسيير ، جامعة ورقلة ، العدد 04،الجزائر، 2010.
- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.

قائمة المراجع

- علاء فرحات الطالب ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي ، دار الصفاء ، عمان ، 2011
- محمد الصغير القريشي ، عماليات المصادر الخارجية ، كمدخل لتشخيص الأداء ، أداء المؤسسة اقتصادية ، مداخلة في ملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة التاسعة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة ورقلة ، (22-23 نوفمبر 2011)
- محمد السيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 40
- يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 15 ، أنواع التدقيق
- خالد أمين ، عبد الله ، علم تدقيق الحسابات النسبة النظرية دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة 2 ، 2004 ، ص 30 ، إبداع التدقيق
- خلق عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، دار الورق ، الأردن ، ط 01 ، ص 47 ، 48
- حسام ابراهيم ، تدقيق الحسابات بين النظرية والتعيين ،دار البلدية ، الأردن ، ط 01 ، 2010.
- خالد أمين عبد الله تدقيق الحسابات الناحية النظرية دار وائل للنشر ط1 الأردن 2003.
- هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية العلمية، دار وائل، عمان، ط2 ، 2006.
- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات، دار الحامعية لبنان، 2001.

قائمة المراجع

- شوقي جباري ، فريد خميلي ، دور المراجعة الخارجية في إرساء حوكمة الشركات ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر ، الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، يومي 11 و 12 اكتوبر 2010.
- **رسائل الماجستر:**
- بوقابة زينب ، التدقيق الخارجي ، وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية مذكرة : مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية محاسبة وتدقيق ، جامعة الجزائر ، 2010 ، 2010
- **النصوص القانونية:**

قانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27.

قانون 01-10 المؤرخ في 2011/06/29